



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور بنك التنمية لدول البريكس في تمويل الاستثمارات الأجنبية
-دراسة استشرافية لحالة الجزائر-

المشرف	اعداد الطلبة	
مرزوقي ياسر	إكرام بلغبسي	1
	ناريما بن لعربي	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	كنيدة زليخة
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مرزوقي ياسر
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشري فريد

السنة الجامعية: 2025/2024

شكره وقتك

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ونشهد أن محمدا عبده ورسوله.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر إلى من شرفنا بإشرافه على مذكرة بحثنا الأستاذ

"مرزوقي ياسر" الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه بتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن.

كما نشكر كل من الأستاذة "زليخة كنيحة" والأستاذ "جلال بوشارب" وكل من قدموا لنا يد العون جميع الأساتذة الفضلاء في قسم العلوم الاقتصادية.

الإهداء

بسم الله الذي علمني ما لم أكن أعلم، والحمد لله الذي أتم نعمته علي وبلغني هذه اللحظة
فاللهم لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات الا بذكرك، ولا تطيب الآخرة
إلا بعفوك،

اليوم أقف في نهاية مشوار طويل أحمل شهادة كانت يوما حلما بعيدا، فأصبحت واقعا
أهدي هذا التخرج إلى أولئك الذين كانوا النور الذي أضاء طريقي، إلى من غرسوا في نفسي حب العلم، وزرعوا
في قلبي الثقة، إلى والدي العزيزين

إلى أبي الرجل الذي علمني معنى الإصرار، وأرشدني بكلماته حين تاهت مني الخطى
وإلى أمي، نبع العطاء، التي لم تبخل يوما بدعائها وصبرها وابتسامتها التي كانت معي كلما ذاقنت بي الدروب، لكما
كل الشكر وكل الحب، فما كنت لأبلغ هذه المرحلة من دونكما.

إلى أخواتي، الذين كانوا سندا ورفاق درب، شكرا على تشجيعكم المستمر على الدراسة
إلى أساتذتي الأفاضل، الذين لم يدخروا جهدا في توجيهي ومرافقتي خلال مسيرتي الجامعية لكم مني جزيل
الامتنان فأنتم من أشعلوا شعلة المعرفة في طريقي.

إلى أصدقائي وزملائي الذين تقاسمت معهم لحظات التعب والنجاح، الذين خففوا عني ضغط الدراسة،
وشاركوا معي أجمل الذكريات أنتم جزء لا ينسى من هذه التجربة.

إكرام

الإهداء

قبل كل شيء الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرة الدراسة بمذكرتي هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى أهديه إلى من حملتن وهنا على وهن، وبكت من أجلي في صمت إلى التي أهدها الحياة التعب والحرمان فأهدتني الدفء والحنان إلى التي خصها الله بالشرف الرفع والعز المنيع إلى أمي الحبيبة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى سندي وقوتي وملأني بعد الله إلى والدي العزيز إلى من تقاسمت معهم حلوا الحياة ومرها إلى أخوالي وأخواتي الأعزاء وكل عائلتي.

إلى من دعموني للوصول إلى ما أنا عليه إلى "زوجي العزيز" وعائلة زوجي

إلى توأم روجي إلى ابنتي الحبيبة الغالية إلى نور حياتي "رتال سجاد"

إلى من تذوقت معهم اللحظات الجميلة إلى كل زملائي في الدراسة إلى من أثنى أن أذكرهم وتبقى صورهم في عيوني، إلى كل من جمعتهم ذاكرتي ولم يحملهم قلبي

إلى من تصفح هذه الأسطر وقرأها إليهم جميعاً أهديهم بذرة عملي وثمرة جهدي.

نريمان

فهرس المحتويات

II	الإهداء
VI	قائمة الأشكال:
VII	قائمة الجداول:
VIII	الملخص:

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

10	مقدمة
12	الإشكالية
12	فرضيات الدراسة
13	أهمية الدراسة
14	أهداف الدراسة
15	منهج الدراسة
15	الدراسات السابقة:
17	محتويات الدراسة:

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

20	تمهيد:
20	المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر
20	أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
21	ثانياً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
22	ثالثاً: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر
25	المبحث الثاني: الاطار النظري و المفاهيمي لبنك التنمية لدول البريكس
25	أولاً: مفهوم تكتل البريكس و نشاته

27	ثانيا: نشأة بنك التنمية الجديد لدول البريكس وتعريفه
29	ثالثا: المؤشرات الاقتصادية لدول البريكس
	الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة
34	المبحث الأول: استراتيجية بنك التنمية في خلق استثمارات اجنبية في دول البريكس
34	أولا: تقديم بنك التنمية الجديد لدول البريكس
35	ثانيا: هيكل مساهمة الدول الأعضاء في بنك التنمية الجديد.
37	ثالثا: دراسة بعض التجارب الدولية الممولة من طرف بنك التنمية
45	المبحث الثاني: افاق تمويل بنك التنمية الجديد للمشاريع الاستثمارية في الجزائر
45	أولا: دراسة مشروع الطاقة الشمسية في الجزائر
48	ثانيا: دراسة مشروع السكك الحديدية في الجزائر
50	ثالثا: دراسة مشروع تطوير الزراعة المستدامة في الهضاب العليا الجزائرية
55	خاتمة
58	قائمة المصادر والمراجع

فهرس الأشكال:

- الشكل رقم 1: نسبة الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس بالنسبة للعالم في عام 2022 30
- الشكل رقم 2: معدلات التضخم في دول البريكس 32
- الشكل رقم 3: التوزيع المتساوي للاسهام بين المساهمين المؤسسين لبنك التنمية الجديد لدول البريكس 36
- الشكل رقم 4: المساحة الزراعية المستعملة 51

فهرس الجداول:

- الجدول رقم 1: الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس في السنوات (2010، 2016، 2022) 29
- الجدول رقم 2: حجم تجارة السلع والخدمات لتكتل البريكس ونسبته من مجموع تجارة السلع والخدمات في العالم 31
- الجدول رقم 3: التوزيع الحالي بين البلدان الأعضاء في بنك التنمية الجديد 37
- الجدول رقم 4: مشروع sale للطاقة الشمسية في الهند 37
- الجدول رقم 5: مشروع دعم وتطوير البنية التحتية في جمهورية مصر العربية 39
- الجدول رقم 6: برنامج تحسين قطاع نقل البضائع بالسكك الحديدية-جنوب افريقيا 40
- الجدول رقم 7: مشروع bdmg للبنية التحتية والتنمية المستدامة بالبرازيل 43
- الجدول رقم 8: خطة البرنامج الوطني للحكومة الجزائرية لمصادر الطاقة الشمسية 47
- الجدول رقم 9: يمثل الممرات الكبرى للسكة الحديدية في الجزائر. 48

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مساهمة بنك التنمية الجديد التابع لتكتل البريكس في تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع التركيز على الفرص التي يتيحها للجزائر في ظل سعيها إلى تنويع مصادر التمويل الخارجي ومواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة. وقد اعتمدت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تناول الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر وتكتل البريكس، بالإضافة إلى دراسة تطبيقية لتجارب دولية استفادت من تمويلات البنك في مجالات البنية التحتية والطاقة والنقل.

كشفت الدراسة أن بنك التنمية الجديد لا يقدم فقط التمويل، بل يساهم أيضاً في دعم السياسات الاقتصادية وتعزيز بيئة الاستثمار، ويعد أداة بديلة للمؤسسات المالية التقليدية بفضل شروطه المرنة. كما أظهرت أن الجزائر، رغم امتلاكها لمقومات اقتصادية هامة، تحتاج إلى تحسين مناخها الاستثماري وتعزيز مؤشرات الحوكمة للاستفادة الفعلية من فرص التمويل التي يوفرها البنك، خاصة في القطاعات الإستراتيجية. وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز التعاون مع دول البريكس، وتكييف المشاريع الوطنية مع معايير البنك، واعتماد تخطيط اقتصادي استشرافي لجذب الاستثمار الأجنبي طويل الأجل.

الكلمات المفتاحية: بنك التنمية الجديد، مجموعة البريك (BRICS)، الاستثمار الأجنبي المباشر.

Abstract:

This study aims to analyze the contribution of the New Development Bank, affiliated with the BRICS bloc, in financing foreign direct investment, with a focus on the opportunities it offers to Algeria in its efforts to diversify external funding sources and confront current economic challenges. The researchers adopted a descriptive and analytical methodology by addressing the conceptual framework of foreign direct investment and the BRICS grouping, in addition to an applied study of international experiences that benefited from the Bank's financing in sectors such as infrastructure, energy, and transportation.

The study revealed that the New Development Bank not only provides financing but also contributes to supporting economic policies and enhancing the investment climate. It represents an alternative tool to traditional financial institutions due to its flexible conditions. The findings also showed that Algeria, despite possessing significant economic potential, needs to improve its investment climate and enhance governance indicators in order to effectively benefit from the financing opportunities provided by the Bank, particularly in strategic sectors. The study recommends strengthening cooperation with BRICS countries, aligning national projects with the Bank's standards, and adopting forward-looking economic planning to attract long-term foreign investment.

Keywords: New Development Bank, BRICS Group, Foreign Direct Investment (FDI).



الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة



شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات اقتصادية عميقة أثرت بشكل مباشر على استقرار ونمو الاقتصاديات الوطنية، خاصة في الدول النامية، فقد ساهمت الأزمات المالية المتكررة، والتقلبات في أسعار الطاقة، وضعف آليات التمويل التقليدية، في تعقيد الأوضاع الاقتصادية وتقييد قدرات الدول على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

وفي هذا السياق، برزت التكتلات الاقتصادية كأداة إستراتيجية للدول الطامحة إلى تعزيز مكانتها في النظام الاقتصادي العالمي، ومواجهة التحديات المرتبطة بالعمولة والمنافسة الدولية، ويعد تكتل البريكس من أبرز هذه التكتلات الناشئة، إذ يضم مجموعة من الدول ذات اقتصاديات صاعدة (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا)، وقد أصبح يشكل قوة اقتصادية وجيوسياسية متزايدة التأثير على الساحة الدولية.

وتسعى هاته الدول من خلال هذا التكتل إلى بناء نظام اقتصادي عالمي أكثر توازنا وإنصافا، يقوم على التعاون بعيدا عن هيمنة المؤسسات المالية التقليدية. ومن بين أبرز المبادرات التي أطلقها هذا التكتل، ظهور "بنك التنمية الجديد لمجموعة البريكس" كآلية مالية بديلة تهدف إلى تمويل مشاريع التنمية في دول البريكس وخارجها، خاصة في البلدان النامية التي تعاني من نقص حاد في التمويل والاستثمارات.

ويأتي هذا البنك كمحاولة لإعادة رسم خريطة التمويل العالمي من خلال تقديم قروض بشروط ميسرة وتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة دون فرض شروط سياسية، وهو ما يجعله خيارا جذابا للعديد من الدول الباحثة عن بدائل تمويلية جديدة.

وبالنظر إلى التحديات التي تواجهه الاقتصاد الجزائري خاصة ما يتعلق بمحدودية مصادر التمويل المحلي، وتراجع الإيرادات العمومية، تزداد الحاجة إلى تفعيل أدوات تمويل بديلة خارج الإطار التقليدي، والذي يعد بنك التنمية الجديد لدول البريكس أحد الآليات التمويلية الواعدة التي يمكن أن تساهم في دعم جهود الجزائر لتنمية استثماراتها الأجنبية المباشرة، من خلال توفير موارد مالية بشروط أكثر مرونة مقارنة بالمؤسسات المالية التقليدية.

ويمكن لبنك التنمية الجديد التابع لدول البريكس أن يكون له دورا محوريا من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية أو عبر دعم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية كما أن دراسة التجارب التنموية لدول الأعضاء سيساعد الجزائر في تفعيل سياساتها الاستثمارية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة والتحول الهيكلي للاقتصاد الوطني.

أولاً: إشكالية الدراسة

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة بروز تكتلات اقتصادية تسعى إلى إعادة تشكيل موازين القوة المالية للدولة، وفي هذا السياق برز بنك التنمية الجديد التابع لمجموعة البريكس كآلية جديدة لدعم المشاريع الاستثمارية، مما يفتح أمام الجزائر آفاقاً جديدة للاستفادة من هذا التوجه المالي البديل.

وعلى ضوء ما سبق، يمكننا صياغة إشكالية موضوعنا في التساؤل الجوهرية التالي:

➤ ما مساهمة بنك التنمية الجديد لدول البريكس في تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الإطار العام لنشأة بنك التنمية الجديد وأهدافه الإستراتيجية ضمن مجموعة البريكس؟
- ما هي شروط وآليات تمويل المشاريع التي يعتمد عليها بنك التنمية الجديد؟
- ما طبيعة المشاريع التي مؤلها البنك في الدول النامية، خاصة في إفريقيا؟
- ما مدى توافق المشاريع الاستثمارية في الجزائر مع المعايير التمويلية لبنك التنمية الجديد؟
- كيف يمكن توظيف التعاون مع بنك البريكس كرافعة لدعم التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- كيف تنعكس تجربة دول أخرى في الاستفادة من تمويلات بنك البريكس على إمكانية الجزائر في تفعيل هذا المسار؟

ثانياً: فرضيات الدراسة:

إن انضمام الجزائر إلى بنك التنمية الجديد لدول البريكس سيساهم في تعزيز قدرتها على جذب وتمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات المختلفة وهي: قطاع الطاقة المتجددة، قطاع النقل والبنية التحتية، قطاع الزراعي والبيئة. وعلى ضوء ذلك يمكننا اقتراح الفرضيات التالية:

- يساهم بنك التنمية الجديد في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء، مما يفتح آفاقاً للجزائر للاستفادة من تمويلات طويلة الأجل.
- يركز البنك على تمويل الاستثمارات ذات الطابع الإقليمي والتكاملي، مما يتطلب من الجزائر ملاءمة مشاريعها مع أولويات البنك.

- يشترط بنك التنمية الجديد مستوى معيناً من الشفافية والجدوى الاقتصادية في المشاريع المقدمة، مما قد يشكل تحدياً إدارياً وتنظيماً للجزائر.
- يشكل انضمام الجزائر المحتمل إلى مجموعة البريكس عاملاً مساعداً في تسهيل الوصول إلى تمويلات هذا البنك.
- بنك التنمية الجديد يقدم بديلاً واعدًا للتمويل بشروط أكثر مرونة من المؤسسات المالية الغربية التقليدية، مما يعزز من جاذبية الانضمام إليه.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تناولها لإسهامات بنك التنمية الجديد لدول البريكس في تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها أحد الأدوات التمويلية الحديثة التي تدعم جهود الدول النامية في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

وتزداد أهمية هذا الموضوع بالنسبة للجزائر، خاصة في ظل سعيها إلى تنويع مصادر تمويلها الخارجي وتقليل اعتمادها على العائدات الريعية، ومن خلال الانفتاح على آليات تمويل بديلة تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.

ويأتي انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس كخطوة إستراتيجية تعكس رغبتها في تعزيز اندماجها في التكتلات الاقتصادية الصاعدة والاستفادة من مؤسساتها المالية، وعلى رأسها بنك التنمية الجديد لدول البريكس، بما يتيح لها فرصاً أوسع لجذب الاستثمارات وتمويل مشاريعها التنموية خارج القنوات التقليدية المعهودة.

رابعاً: أهداف الدراسة

- إبراز العلاقة بين انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس ومستوى الاستفادة الممكنة من خدمات بنك التنمية الجديد لدول البريكس في مجال التمويل التنموي.
- المساهمة في إثراء الأدبيات المتعلقة لموضوع تمويل الاستثمارات الأجنبية من خلال المؤسسات المالية الدولية الجديدة لبنك التنمية الجديد لدول البريكس.
- توضيح الإطار النظري والوظيفي لبنك التنمية لدول البريكس باعتباره بديلاً أو مكملًا للمؤسسات المالية التقليدية.

- دراسة تحليل مدى إمكانية استفادة الجزائر من التمويلات التي يقدمها بنك التنمية الجديد لدول البريكس خاصة في المشاريع الإستراتيجية مثل الطاقة المتجددة، البنية التحتية.

خامسا: منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي نراه مناسباً لموضوع الدراسة حيث اعتمدنا المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة وهي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة وتكتل البريكس، وبنك التنمية لدول البريكس. وذلك بالاعتماد على الأدبيات والدراسات السابقة، كما اعتمدنا على المنهج المقارن لمقارنة تجارب بعض دول الأعضاء في البريكس مع الجزائر، من حيث الاستفادة من تمويلها من طرف بنك التنمية لدول البريكس. مما يمكننا من تقدير فرص وتحديات استفادة الجزائر من آليات تمويل بنك التنمية الجديد في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية الراهنة.

سادسا: الدراسات السابقة

1- الدراسة الموسومة بـ "الأهمية الإستراتيجية لمجموعة دول بريكس" كلية الآداب جامعة البصرة 2019
للباحث عبد الرحمان علي عبد الرحمان والتي تناولت الإشكالية التي تتمحور حول هل هناك أهمية إستراتيجية لمجموعة بريكس؟ حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تمتلك مجموعة بريكس مقومات القوة الاقتصادية مما يجعلها قادرة على تطوير علاقتها الاقتصادية الدولية هذا سيجعلها أكثر قدرة على مواجهة القوى العالمية متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لا سيما وأن المجموعة رافضة لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد والسياسة العالمية. تسعى مجموعة بريكس بجدية وخطوات ثابتة مستمرة الإمكانات الاقتصادية للدول ذات اقتصاديات صاعدة من جهة وبأحثة بنظرة ثابتة عن دول تتوسع بها مجموعة بريكس وتتمدد، وخير مثال على ذلك ضمها جنوب إفريقيا على الرغم من ضعف اقتصادها مقارنة مع الدول الأخرى لكنها اتصفت بموقعها الإستراتيجي من أجل تشكيل قطب عالمي جديد.

2- الدراسة الموسومة بـ "مستقبل تجمع دول البريكس في النظام الدولي الجديد" في عام 2024 للباحثة نسرين رياض شنشول العزاوي جامعة النهرين كلية العلوم السياسية والتي تناولت الإشكالية التالية التي تتمحور حول كيف تؤثر القوى الصاعدة في تجمع دول البريكس على هيكل القوى العالمي؟ وما موقعها في تشكيل المشهد العالمي للقوة؟ حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تتنافس دول تجمع البريكس مع القوى الكبرى، وهذا التنافس حالياً لصالح دول البريكس نظراً لأوضاع القوى الكبرى تبعات الأزمة المالية على الاتحاد الأوروبي وتراجع الدور الأمريكي على الساحة الدولية. أن تجمع بريكس برغم حداثة وقصر تجربته، إلا أنه غني

ومفعم بالمبادرات والفرص الاستثمارية والتجارية، فضلا عن الإسهامات التقنية والعلمية، مما سيساهم في حال استثماره من قبل الدول الأخرى في النظام الدولي بالشكل الأمثل، في تطوير علاقاتها الاقتصادية بدول البريكس في المستقبل القريب.

3- الدراسة الموسومة بـ "محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وجدواه في الجزائر"، دراسة مقارنة مع بعض تجارب الدول العربية 1995-2015 للباحث عبد الحق طير سنة 2018 والتي تناولت الإشكالية التالية التي تتمحور حول كيف يفسر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر ودول المقارنة العربية؟ وما الجدوى من توطينه فيها؟ وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه وسيلة وليس غاية، وبالتالي التركيز على تعظيم الاستفادة منه والعمل على تحقيق الأهداف المرجوة من وراء جذبه وهذا من خلال وضع سياسات تراعي فيها الجمع بين أهدافها التنموية ومصالح الشركات الأجنبية، وكذلك التفاعل مع مختلف المشروعات الأجنبية والعمل على الارتقاء بمحددات جذبه إلى مستويات تنافسية ترتفع بها إلى مستوى التفاوض معه لاشتراك العمالة المحلية، وجلب التكنولوجيا، وإعادة استثمار الأرباح... إلخ، تطوير البنية التحتية وفي كافة المجالات، وإعطائها الأولوية باعتبارها الخطوة الأولى لتطوير المجتمعات، والتهوض باقتصاديات الدول، ومطلب أساسي لتحقيق التنمية، وهي المحرك والدافع للاستثمار المحلي، وعامل مؤثر وقوي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- الدراسة الموسومة بـ "دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية" للباحث عبد لطيف عبد الكريم والتي تناولت الإشكالية التالية التي تتمحور حول ما هي الخلفية الاقتصادية والسياسية التي قامت على أساسها دول البريكس، وهل يمكنها أن تشكل بداية لبناء نظام اقتصادي عالمي جديد متعدد الأقطاب؟ حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أصبحت مشاركة بلدان دول البريكس فعالة في الاقتصاد العالمي، بعد ما كانت مهمشة في الماضي، فهي حسب استطاعت تولى الدور الرائد والمحرك للإنعاش الاقتصادي العالمي في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، فقد أصبح حجم الاقتصاد الصيني العضو في مجموعة البريكس يشكل نحو 10% من الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر، في حين أن مساهمتها في النمو الاقتصادي العالمي في السنوات الأخيرة قد بلغت ما بين 20 إلى 30 %، ومثل النمو الاقتصادي أقوى في الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا مساهمة حقيقية في انتعاش الاقتصاد الهش في العالم ومصدر ثقة وقوة.

-التنمية والازدهار والتكامل هو الهدف المشترك الذي تعمل على تحقيقه مجموعة دول البريكس وآلية تعاونها لا تستهدف أي بلد أو نظام، وتعتقد مجموعة البريكس أن النظام الاقتصادي العالمي القائم الآن غير معقول

وغير عادل ومنصف، ولا يعكس الحجم الحقيقي لاقتصاداتها الصاعدة في ظل ما أصبحت تتمتع به من قوة اقتصادية وسياسية.

5- الدراسة الموسومة بـ "تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة" الفاعلية والجاذبية" 2021 للباحث إسلام إبراهيم حسين جامعة الإسكندرية والتي تتناول الإشكالية التالية التي تتمحور حول هل نجح تجمع البريكس في التأثير على تكتلات القوى الاقتصادية الصاعدة؟ وما مدى فعالية التجمع في جذب دول جديدة؟ حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها يركز تكتل البريكس على الدول النامية، مستغلة تأسيس بنك التنمية الجديد، إذ يجعل عدد السكان للدول النامية سوقا كبيرا للاستثمار والاستيراد من دول البريكس ويمكن أن تؤدي العلاقات بين تجمع البريكس والدول النامية إلى ظهور استراتيجيات مشتركة من أجل المنفعة المتبادلة، وهو ما يتجسد في ترك الباب مفتوحا لتقديم المساعدات لاقتصاديات الأسواق الناشئة والبلدان النامية الأخرى، وعلى رأسها دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والبلدان الإفريقية والآسيوية للحصول على تمويل من بنك التنمية الجديد .

-تعمل البريكس على إنشاء مبادرات للتواصل، حيث تدعوا البلد المضيف القادة الإقليميين للدول المجاورة لها للانخراط مع قادة البريكس أثناء كل قمة للتجمع، ومكنت تلك الاجتماعات الأعضاء 5 على إشراك جيرانهم وتعزيز حوار أوسع حول التحديات المشتركة، على مدى السنوات الماضية، ولكن لم تطرح القمم المشتركة للبريكس مع المنظمات الإقليمية الأخرى نقاطا جوهرية أو مبادرات أو مشاريع مشتركة يمكن العمل عليها، وبصفة عامة كانت هذه القمم فرصة للتباحث والحوار بشكل القضايا والتحديات المشتركة دون طرح خطوات تنفيذية.

سابعاً: التعقيب على الدراسات السابقة

معظم الدراسات السابقة التي تم تناولها في معرض الدراسات السابقة، لم تتناول متغيري الدراسة أو متغير الدراسة الذي نحنو بصدد دراسته، لكنها قدمت لنا إضافة للجوانب النظرية المتعلقة بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، ومفهوم البريكس (BRICS) والدول المشكلة للبريكس، وأهم المؤشرات الاقتصادية لدول البريكس (BRICS) كذلك نشأة البريكس (BRICS) وبنك التنمية الجديد لدول البريكس كل هذه الأمور استفدنا بها من الدراسات السابقة في هذا المجال.

انطلاقاً من هذا أردنا إضافة قيمة علمية وعملية في بحثنا هذا متمثلة في: تطرق إلى حيثيات انضمام الجزائر لبنك التنمية الجديد وانعكاسات ذلك على السياسة الاقتصادية للدولة، خاصة ما تعلق منها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنويع مصادر الإيرادات للجزائر.

ثامنا: محتويات الدراسة

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، تناولنا في الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة تحدثنا فيه عن مقدمة حول الأوضاع الاقتصادية وتكتلات الاقتصادية، وإلى بنك التنمية الجديد، (NDB)، وكذلك تطرقنا فيه إلى إشكالية الدراسة التي نحن بصدد دراستها، ثم مختلف الجوانب المتعلقة بالجانب المنهجي للدراسة.

وتناولنا في الفصل الثاني الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة وقد تناولنا في المبحث الأول عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مفهومها ومختلف دوافعها ومحدداتها، وحوافزها أما المبحث الثاني فقد خصصناه إلى عموميات حول تكتل البريكس (brics)، وبنك التنمية الجديد لدول البريكس (ndb) من خلال التعرف على مفهوم تكتل البريكس ونشأته وأهم مؤشراتته الاقتصادية وكذا على مفهوم بنك التنمية الجديد لدول البريكس ونشأته وأهدافه.

أما في الفصل الثالث فخصصناه لدراسة الحالة التطبيقية والتي تطرقنا فيها إلى مجموعة التجارب الدولية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية الممولة من طرف بنك التنمية الجديد لدول البريكس ثم تم إسقاط هذه التجارب على الجزائر كدولة عضوة في بنك التنمية يمكنها الاستفادة من الاستثمار في هذا المجال على غرار قطاعات البنية التحتية الطاقة الجديدة والمتجددة وقطاع الزراعة.



الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة



تمهيد:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أبرز مظاهر التفاعل الاقتصادي الدولي في العصر الحديث، إذ يمثل وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل في الدول المستقبلية، ومع التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي، ازدادت أهمية استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، لا سيما في الدول النامية.

وفي هذا السياق، برزت تكتلات اقتصادية جديدة تسعى إلى إعادة تشكيل موازين القوى الاقتصادية على الساحة الدولية، ومن أبرزها "تكتل البريكس"، الذي يضم مجموعة من الاقتصاديات الصاعدة والتي تعمل على تعزيز التعاون فيما بينها عبر آليات مالية مستقلة، من بينها "بنك التنمية لدول البريكس".

وقد شكل هذا البنك أداة إستراتيجية لتوفير التمويل للمشاريع التنموية سواء داخل دول التكتل أو خارجه، مما يجعل من دراسة دوره في تمويل الاستثمارات الأجنبية أمراً ذا أهمية بالغة، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها البلدان النامية في تأمين مصادر تمويل بديلة وفعالة.

وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري للدراسة، مقسماً إلى مبحثين هما:

-المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

-المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لبنك التنمية لدول البريكس

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أبرز أدوات التمويل الخارجي التي تساهم في دعم النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وتعزيز فرص العمل في الدول المضيفة. وتتنافس الدول النامية على جذب هذا النوع من الاستثمار لما له من أثر إيجابي في تطوير البنية التحتية والقدرات الإنتاجية. وتُعد الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تحسين مناخها الاستثماري لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ودعم مشاريعها التنموية.

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، سواء من طرف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، أو من طرف المؤسسات والهيئات الدولية، ونشير إلى بعضها فيما يلي:

• عرف: bertrand-raymond الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة رفقة شركاء أجنب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة. (كاكي، 2010/2011، صفحة 13)

• ويعرف تقرير منظمة التجارة التنمية للأمم المتحدة الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد المستثمر) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر هو (البلد المضيف). (باسم حمادي، 2014، صفحة 17)

• وعرفه صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الذي يهدف من ورائه إلى أن يكون له صوت فعال في إدارة المنشأة التي تعمل خارج الاقتصاد الذي يقيم فيه، ولكي يحقق هذا الهدف، فقد يحصل على عدد كبير من أسهم رأس المال كالفروض أو الائتمانات التجارية، كذلك أنواعاً أخرى، كذلك الخبرة الفنية، كما يمثل هذا البند الأرباح المعاد استثمارها. (عبد الكريم جابر، 2015، صفحة 61)

• ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر كذلك بأنه "تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي أما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة. ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني: ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع. أي أنها "تأخذ شكل إقامة مشروعات أجنبية داخل دول أخرى كاستثمار طويل الأجل" (كاكي، 2010/2011، صفحة 38)

من التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " عبارة عن الأنشطة الاستثمارية التي تفضي إلى علاقة ومنفعة دائمة، يقيمها المستثمر في بلد آخر (البلد المضيف)، بحيث يمتلكها ويديرها من خلال ما يملكه من رأس مال فيها، ويقيم بتحويل خبراته الفنية، والتقنية إلى الدولة المضيفة.

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يشير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مجموعة الظروف والمتغيرات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والمؤسسية والإجرائية، التي من شأنها التأثير على مدى نجاح المشروع الاستثمار في منطقة أو دولة معينة.

ويجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل تختلف باختلاف الدولة، حيث تتباين أهميتها بشكل واضح عند المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

1-المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر هذه المحددات إلزامية لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي لا يمكن في حالة عدم توفرها وانتظار قدوم مستثمرين وطنيين كانوا أو أجانب وهي:

1-1-توفير الاستقرار السياسي: يعد استقرار النظام السياسي أحد المتطلبات الجوهرية لتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار، إذ مثل عاملا حاسما في اتخاذ قرار الاستثمار.

فحتى في حال توقع تحقيق عوائد مالية مرتفعة، فإن غياب الاستقرار السياسي يشكل عائقا كبيرا، يحول دون تنفيذ المشاريع الاستثمارية. (محمد، 2022، صفحة 218)

1-2-الاستقرار الاقتصادي: يمثل الاستقرار الاقتصادي أحد العوامل الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتجلى ذلك في تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي وتهيئة بيئة اقتصادية ملائمة لنجاح الأنشطة الاستثمارية، ويستدل على مدى الاستقرار الاقتصادي من خلال مجموعة من المؤشرات من أبرزها:

- عناصر الاقتصاد الكلي: وتشمل توازن الميزانية العامة للدولة، توازن ميزان المدفوعات، السيطرة على معدلات التضخم، استقرار سعر الصرف، ومستوى أسعار الفائدة.

• السياسات الاقتصادية المعتمدة في الدول المضيفة: وتشمل السياسات الاستثمارية، سياسات التجارة الخارجية، السياسة الضريبية، سياسة الخصخصة، السياسة التمويلية، حيث كان لها دورا حاسما في تشكيل مناخ الاستثمار. (محمد، 2022، صفحة 11)

• الحوافز المالية لجذب الاستثمار: من أبرزها حرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح، وتقديم حوافز ضريبية وجمركية للمستثمرين، إضافة إلى القوانين الاجتماعية المنظمة لعلاقات العمل، والإجراءات الإدارية ذات الصلة بالاستثمار.

• ضرورة استقلالية النظام القضائي وتوفير الشفافية في المجال الاقتصادي.

2- المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعد بعض العوامل التكميلية ذات أهمية كبيرة في تعزيز جاذبية الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أبرز هذه العوامل:

2-1- الرشوة البيروقراطية والفساد الإداري: يشكل توفر الشفافية في المعاملات وانعدام الرشوة عاملا هاما بالنسبة للشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار، فان انتشار الفساد الإداري يقضي على مبدأ التنافسية. كما تؤدي ظاهرة البيروقراطية إلى إعاقة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعدد الإجراءات الإدارية مما لا يسمح بتفعيل عملية سير الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمارات. (خالد راغب، 2012، صفحة 218)

2-2- حجم السوق ومعدل نموه: يعد حجم السوق المحلي من العوامل المؤثرة في قرار الشركات الأجنبية بالاستثمار، غير أن الأهمية لا تقتصر فقط على الحجم القائم، بل تمتد لتشمل معدل نمو السوق وتوسعه المستقبلي، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار. (محمد، 2022، صفحة 10)

2-3- توفير الموارد البشرية المؤهلة: تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي فتوفير يد عاملة منخفضة التكلفة وبتأهل ضعيف لا يعتبر عنصرا جذابا للاستثمار.

2-4- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة: الذي يفتح الفرص أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك والتي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا، بالإضافة إلى برامج الخصخصة تشكل عامل جذب إضافي للمستثمرين الأجانب، ومن جهة أخرى يعد توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميزة مهمة، نظرا لدورها كمورد رئيسي للمؤسسات الكبرى.

2-5- توفر قاعدة متطورة لرسائل الاتصال والمواصلات فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها. (خالد راغب، 2012، صفحة 220)

ثالثاً: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر حوافز ايجابية وأخرى سلبية يمكن إيجازها فيما يلي:

1- حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر الايجابية: (زينب، 2014، صفحة 29)

- تحقيق درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي، بما يساهم في تعزيز حرية حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات عبر الحدود؛
- اعتماد هيكل ضريبي محفز، يشجع تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر دون إن يمنح الأفضلية لتمويل الاستثمارات عن طريق الاقتراض؛
- وجود استثمارات حكومية مستدامة في البنية التحتية، إلى جانب الدعم وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة الفاعلة في هذا المجال، ولاسيما في قطاعي الصحة والتعليم، نظراً لدورهما المحوري في الرفع من إنتاجية العمل على المدى الطويل؛
- إن المزايا التي يتوقع المستثمرون الحصول عليها من أصواتهم في الإدارة تختلف عن تلك المتوقعة الحصول عليها من استثمارات الأوراق المالية، لا يكون فيها تأثير كبير على عمليات المؤسسات؛
- ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر وتمركز الملكية في يد مستثمر أجنبي فرد أو مجموعة متحالفة من المستثمرين، يصبح التمييز بين استثمارات الحافظة والاستثمار المباشر أكثر تعقيداً، ففي الوقت الذي تنخفض فيه الحصة الإجمالية للملكية الأجنبية، تتوزع هذه الملكية على العديد من المالكين من جهة أخرى فإن النسبة المئوية عادة ما تكون منخفضة وتتراوح ما بين 10%-25% (عبد الكريم جابر، 2015، صفحة 63)

2- حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر السلبية: (نوزاد و منجد، 2007، صفحة 241)

- فرض حماية جمركية على المنتجات المحلية لمواجهة المنافسة الأجنبية؛
- إعفاءات ضريبية مؤقتة تمنح للمستثمرين الأجانب في المراحل الأولى من الاستثمار؛
- توفير حصص استيراد محمية تقيد دخول بعض السلع الأجنبية إلى السوق المحلي؛

- تقديم تخفيضات جمركية على استيراد الآلات والمعدات، والمواد الخام اللازمة للإنتاج؛
- سعي الشركات الأجنبية المستثمرة إلى تحقيق أعلى معدلات الربح، غالبا دون مراعاة أولويات التنمية الوطنية أو تلبية احتياجات السكان المحليين في الدول النامية، وتتجاهل هذه الشركات الاعتبارات البيئية بل وتقوم بتحويل الصناعات الملوثة إلى تلك الدول مستفيدة من ضعف الرقابة البيئية، أو غياب التشريعات الصارمة؛
- عدم الاهتمام بتطوير مؤسسات البحث العلمي، لأنها تعمل وفقا لاستراتيجياتها التي تخدم مصالحها بحيث لا يشكل خطرا على وجودها في المستقبل؛
- تعمل الشركات المستخدمة لهذا الاستثمار، على جلب التقنية المناسبة التي تحتاجها في تنفيذ مشاريعها، وليس من أولوياتها تطوير التقنية في الأقطار النامية؛
- منافسة الشركات الوطنية القائمة؛ (نعيمه، 2016، صفحة 70)

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لبنك التنمية لدول البريكس

شهد النظام السياسي العالمي العديد من التحويلات، التي دفعت الدول إلى توجيه اهتمامها نحو المجال العسكري، والذي ظل مهيمنا منذ الحرب الباردة وذلك بهدف تعزيز قدراتها وزيادة نفوذها، مع التركيز المتزايد على المجال الاقتصادي كقوة تساهم في تعزيز مكانة الدول دون اللجوء إلى القوة العسكرية المباشرة. وقد فرضت هذه التحويلات نفسها على الساحة الدولية، ومن خلال تراجع أنماط الصراع التقليدي، إضافة إلى ذلك ساهم تزايد التفاعلات الدولية وتشابك السياسات العالمية في تحفيز الدول على الانخراط ضمن ترتيبات وتكتلات دولية، بهدف التأثير في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي العالمي. وتعد مجموعة البريكس إحدى هذه التكتلات التي تميزت عن غيرها من التحالفات بخصوصيات معينة.

أولاً: مفهوم تكتل البريكس ونشأته:

1-تعريف تكتل البريكس:

لقد تطلع الكثير من الباحثين للبريكس لما لهذا التكتل من أهمية دفعهم إلى الدراسة والاهتمام به وقد أعطى بعض الباحثين تعاريف لتكتل البريكس التي سيتم التطرق إليها فيما يلي:

- تمثل مجموعة البريكس التي تضم خمس دول هي: روسيا، الهند، الصين، البرازيل وجنوب إفريقيا أبرز مثال على التوجه العالمي الجديد، إذ أنها تجمع أرباع قارات تضم قارتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن، ويبلغ تعداد سكان الدول الخمسة 43% من سكان العالم وتستحوذ على 18% من الاقتصاد العالمي كما أن البريكس يستحوذ على 15% من التجارة الدولية ويبلغ مجموع مساحات بلدانها ربع مساحة الكرة الأرضية. (العسومي، 2013، صفحة 65)

- تكتل البريكس منظمة دولية مستقلة تجمع خمس دول اقتصادية كبرى وتعمل على تشجيع وتطور التعاون التجاري والسياسي والثقافي فيما بينهما وصولاً إلى تشكيل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية وقوي في وجه المخاطر والتقلبات الاقتصادية العالمية. (اللطيف ع، 2014، صفحة 13)

- دول البريكس تمثل خمس اقتصاديات ناشئة نمت بشكل جماعي بمعدل أسرع من الدول المتقدمة على مدى العقدين الماضيين، وقد أدى هذا النمو الاقتصادي السريع إلى زيادة الاهتمام بالدور المحتمل لمجموعة بريكس في تغيير هيكل النظام الدولي، ومع فرض دول بريكس نفسها بشكل متزايد على المسرح العالمي، أصبحت الأسئلة المتعلقة بقدرتها على التأثير في النظام الدولي محورية. (الكعبي، 2025)

2-نشأة تكتل البريكس

لقد صيغ مصطلح البريكس لأول مرة من قبل بنك "جولد مان ساكس" في عام 2001 من خلال سعي "جيم أونيل" رئيس البحوث الاقتصادية العالمية في "غولدمان" إلى إنشاء فئة البلدان النامية الكبيرة سريعة النمو فهو لم يأخذ الجانب السياسي بل ركز على المؤشرات الاقتصادية مع التركيز على معدلات نمو الناتج المحلي ونصيب كل فرد من هاته الأخيرة.(ALJAZEERA NET, 2025)

وكان أعضاؤها هم الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة وهي:

البرازيل، الهند، الصين وروسيا، تحت اسم "بريك" ثم انضمت جنوب إفريقيا إلى المنظمة عام 2010 ليصبح اسمها "بريكس"، وعقد أول اجتماع لدول البريكس في عام 2009 في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية وأشار البنك إلى أن النمو الاقتصادي لمجموعة البريكس و ما لديها فعلا من دور رئيسي في التعامل مع التحديات العالمية، ما يمكن أن يدفع إلى تحويل مركز الثقل على الصعيد السياسي وتقاسمها السلطة في نظام الدول القيادة العالمية، شريطة أن تبنى هذه الدول للقيم العالمية الجديدة. (معمري، 2023، الصفحات 32-33)

نشر "غولدمان" ورقة الاقتصاد العالمي رقم 66 في عام 2001 بعنوان "بناء اقتصاديات عالمية أفضل لدول بريكس" فكانت توقعاته إن يزداد وزن دول البريكس في الناتج المحلي الإجمالي العالمي خاصة الصين وذلك خلال 10 سنوات القادمة. وقام هذا الأخير بنشر ورقة أخرى في أكتوبر 2003 بعنوان "الحلم مع دول البريكس" الطريق إلى 2050. (stuenkel, 2020, pp. 3-11)

قدمت تنبؤات مستقبلية ففي 2050 أعتقد أنه ستكون اقتصاديات البريكس أكبر من حيث القيمة بالدولار الأمريكي من مجموعة الدول G6 وهم: الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، المملكة المتحدة، فرنسا وإيطاليا. وكان تأثير هاته الورقة على المستثمرين والمصرفيين أعلى بكثير من التأثير الأول، والأهم أن تأثير الورقة قد تجاوز حدود العالم المالي (جمال الدين، 2023، صفحة 34)

في عام 2005 توقع غولدمان ارتفاع أسرع لدول البريكس مقارنة بعام 2003 وأول خطوة لجعل المجموعة رسمية كان باجتماع وزراء "بريكس" في سبتمبر 2006، وبعدها عقدت مفاوضات القمة الأولى. وفي 16 ماي 2008 استضاف إيكازينبرج اجتماع وزراء خارجية البريكس بمبادرة من روسيا.

منذ عام 2011 بدأت دول البريكس في عقد اجتماعات على مستوى وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية لمناقشة القضايا السياسية في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وفي عام 2013 ظهرت نتائج قمة في "ديربان" هذا ماسا عد في تحول دول البريكس إلى مجتمع جيوسياسي والتعاون وتفاعل بين خمس بلدان. (panova, 2020, pp. 20-21)

جاءت قمة مدنية "فورتا البرازيلية" في عام 2014 بقرار إطلاق بنك التنمية الجديد وهو من أهم نقاط التحول في أنشطة البريكس وهي في الوقت الحاضر تعتبر مؤسسة كاملة الأهلية وافقت على حوالي 50 مشروعاً، تبلغ قيمتها حوالي 15 مليار دولار أمريكي.

عرفت القمة الحادية عشر خلال الفترة 13 إلى 14 نوفمبر 2019 في برازيليا أهمية خاصة لأنها تمثل آلية مهمة للغاية لها صلة من حيث الهيكل لكل عضو في المجموعة.

وفي القمة الثانية عشرة في 17 نوفمبر 2020 في موسكو وتطرق قادة دول البريكس إلى القضية المهمة وهي مكافحة الوباء، والاطلاع إلى تنمية البريكس والتدابير المتخذة لبنك التنمية من أجل مكافحة جائحة كورونا وعواقبه على برنامج المساعدة الطارئة.

فهو يهدف إلى توفير ما يصل إلى 10 مليارات دولار أمريكي لقروض الطوارئ لدول الأعضاء لتسهيل التعاون التجاري واقتصادي داخل مجموعة البريكس، حيث تفوقت البريكس بالفعل على دول مجموعة السبعة. (ام البنين، 2022، صفحة 94)

ثانياً: نشأة بنك التنمية الجديد لدول البريكس وتعريفه:

1- نشأة بنك التنمية الجديد:

اقترحت الهند فكرة إنشاء البنك في قمة البريكس الرابعة في عام 2012 التي عقدت في دلهي، حيث اتفق قادة بريكس على إنشاء بنك التنمية في قمة البريكس الخامسة التي عقدت في "ديربان" جنوب إفريقيا في 27 مارس 2013 وفي 15 يوليو 2014 في اليوم الأول من قمة البريكس السادسة التي عقدت في فورتا ليزا بالبرازيل وقعت دول البريكس على اتفاقية بنك التنمية الجديد والتي تنص على الأساس القانوني للبنك في اتفاقية منفصلة. (مجموعة البريكس تدشن بنك التنمية الجديد في شنغهاي، 2023)

-وترافق إنشاء البنك الإعلان عن صندوق احتياطات مالية طارئة، وقالت رئيسة البرازيل "ديلما روسيف" أن البنك والصندوق خطوتان مهمتان لإعادة تشكيل النظام المالي العالمي. (قمة البريكس: خطط لمواجهة السياسات الأمريكية السلبية، 2015)

كان من المقرر أن يحمل البنك باسم "بنك التنمية لدول البريكس" لكنه تم الرجوع عن هذا القرار حتى تتمكن دول أخرى المشاركة برأس المال. (بنك التنمية لمجموعة البريكس يباشر عمله، 2015)

-تأسس البنك برأس مال يبلغ 100 مليار دولار، مقسمة إلى مليون سهم بقيمة اسمية تبلغ 10000 دولار لكل سهم، يبلغ رأس المال المكتتب الأول لبنك التنمية الجديد 50 مليار دولار مقسمة إلى أسهم مدفوعة (10)

مليار دولار) وأسهم قابلة للاستدعاء (40مليار دولار) تم توزيع رأس مال المكتب الأول للبنك بالتساوي بين الأعضاء المؤسسين البرازيل، روسيا، الهند، جمهورية الصين الشعبية وجنوب إفريقيا، ينص الاتفاق بشأن بنك التنمية على أن لكل عضو صوت واحد ولن يتمتع أي عضو بحق النقض . web . wayback machine (archiveorg, 2025).

يقع المقر الرئيسي للبنك في شنغهاي، الصين كان الهدف من هذا البنك هو تمويل مشاريع البنية الأساسية للبلدان المؤسسة وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، وفي بلدان الأسواق الناشئة. brics (agree.to basedevleptment banca shanghai , 2023) ويقع المكتب الإقليمي الأول لبنك التنمية في "جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا. (banca dedesenvolvimento de minas gerais, 2025)، تم إنشاء المكتب الإقليمي الثاني في عام 2019 في "ساو باولو بالبرازيل"، تليها مدينة جيفت بالهند وموسكو في روسيا. (new development bank archived from the original ، 2023)

وفي عام كورونا 2020 واستجابة لجائحة كوفيد 19 خصص بنك التنمية الجديد ما مجموعه 10 مليار دولار، وهذا لدعم التدابير الفورية والانتعاش الاقتصادي للدول الأعضاء، كما تم انتخاب رئيسا جديدا للبنك ماركوس برادو ترويجو، وإنشاء المركز الإقليمي الأوراسي في موسكو. (https:www.cnbc arbia.com, 2025)

2- تعريف بنك التنمية الجديد:

هو مؤسسة مالية دولية، حيث يعمل هذا البنك على حشد الموارد اللازمة لمشروعات البنية التحتية ومشروعات التنمية المستدامة في دول البريكس وغيرها من اقتصاديات الأسواق الناشئة والدول النامية، استكمالا للجهود الحالية للمؤسسات المالية متعددة الأطراف والإقليمية من أجل النمو العالمي والتنمية. (الجريدة الرسمية-مصر، 2023)

بنك التنمية الجديد: هو بنك متعدد الأطراف أسس من قبل كل من البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا، بهدف تعبئة الموارد من أجل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في الأسواق الناشئة والدول النامية، إن تفويضها القوي وإمكانيتها تضعها في موقع فريد للمساهمة في النمو والتنمية على المستوى العالمي.

3- أهداف بنك التنمية الجديد لدول البريكس:

يهدف بنك إلى المساهمة في خطط التنمية الوطنية من خلال مشاريع مستدامة اجتماعيا وبيئيا واقتصاديا وبناء على ذلك يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للبنك على النحو التالي: (NDB.INT, 2025)

- تعزيز مشاريع البنية المستدامة ذات الأثر التنموي الكبير في البلدان الأعضاء؛
- إقامة شبكة واسعة من الشركات العالمية مع مؤسسات التنمية المتعددة الأطراف الأخرى والبنوك الوطنية للتنمية؛
- بناء محفظة مشاريع متوازنة مع مراعاة موقعها الجغرافي ومتطلبات التمويل والعوامل الأخرى؛
- بناء منصة لتبادل المعرفة بن الدول النامية؛

ثالثا: المؤشرات الاقتصادية لدول البريكس

4-1- الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس

تعد اقتصاديات الدول المشكلة للبريكس من أكبر الاقتصاديات في العالم نظرا لضخامة حجم منتوجها الإجمالي وسرعة نموه وهو ما يوضحه الجدول التالي: (شتيوي، صفحة 100)

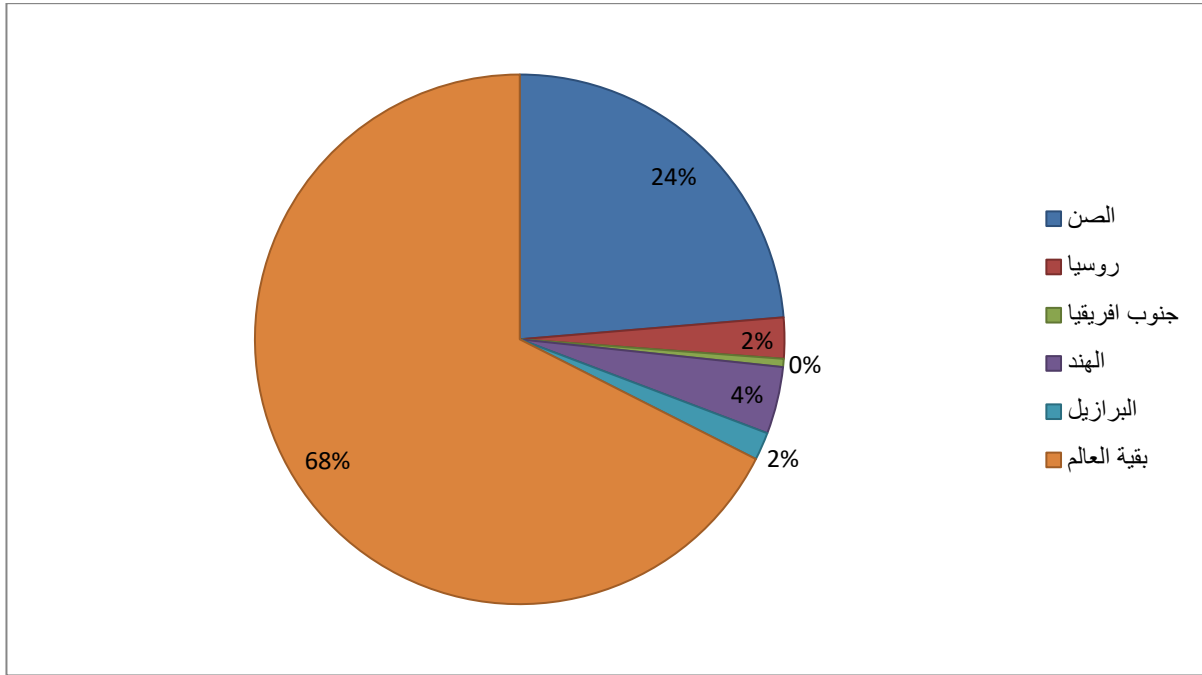
الجدول رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس في السنوات (2010، 2016، 2022)

البلد/السنة	2022	2016	2010
البرازيل	1895	1797	2209
روسيا	2133	2022	1633
الهند	2133	1895	1708
الصين	20256	11227	6034
جنوب إفريقيا	411	323	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع <http://knoema.com>

نلاحظ من خلال الجدول رقم 01 أن الصين تصدرت دول المجموعة بفضل ارتفاع ناتجها المحلي من 6034 مليار سنة 2010 إلى 11227 مليار دولار في عام 2016 ليواصل نموه إلى 20256 مليار دولار بحلول سنة 2022، مما يعكس مكانتها كقوة اقتصادية محورية مرشحة لقيادة البريكس نحو تكوين نظام اقتصادي عالمي متكامل ومؤثر، كما برزت الهند كقوة اقتصادية صاعدة حيث عرف ناتجها المحلي إجمالي تطورا ملموسا منتقلا من 1708 مليار دولار عام 2010 إلى 2295 مليار دولار عام 2016، ثم إلى 3469 مليار دولار سنة 2022، ما جعلها تحتل المرتبة الثانية ضمن دول المجموعة، فضلا عن تصنيفها ضمن أكبر عشر اقتصاديات في العالم. روسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا، فقد أظهرت بدورها ديناميكية اقتصادية متزايدة، تدل على انفتاحها المتسارع وقدرتها على التأثير في الساحة الاقتصادية سواء على الصعيدين الإقليمي أو الدولي، وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لكل من هذه الدول في سنة 2022 نحو 2133 مليار دولار بالنسبة لروسيا 1895 مليار دولار لبرازيل 411 مليار دولار لجنوب إفريقيا.

الشكل رقم (1): نسبة الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس بالنسبة للعالم في عام 2022



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع <https://knoema.com>

من خلال الشكل رقم 01 نلاحظ أن نسبة دول البريكس من الناتج المحلي الإجمالي العالمي يمثل ما قيمته 33.3% تساهم بثاني الناتج المحلي العالمي وأن الصين وحدها تحوز على قرابة ربع الناتج المحلي الإجمالي في العالم وهذا ما يعبر أن التكتل لديه ثقل اقتصادي كبير في الساحة العالمية وسيؤثر بذلك على الأسس والقواعد المشكلة للنظام الدولي الجديد.

4-2- تجارة السلع والخدمات في دول البريكس

في ظل التغيرات المتسارعة في الأنظمة الاقتصادية والتجارية الدولية وتنامي تأثير المنظمات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية تعتبر تنمية التجارة الخارجية من المداخل الرئيسية لمساعدة خطط التنمية. (شتيوي،

صفحة 102)

الجدول رقم (2): حجم تجارة السلع والخدمات لتكتل البريكس ونسبته من مجموع تجارة السلع والخدمات في العالم (مليار دولار)						
التجارة الخارجية / السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
صادرات البريكس	3267	3694	4116	4060	3973	5222
صادرات العالم	20796	22974	25203	24814	22323	27828
نسبة صادرات البريكس إلى صادرات العالم	15.7%	16.07%	16.33%	16.36%	17.80%	18.76%
واردات البريكس	2981	3477	3978	3889	3533	4676
واردات العالم	20344	22406	24679	24377	21786	26954
نسبة واردات البريكس من واردات العالم	12.94%	15.52%	16.12%	15.95%	16.22%	17.34%
التجارة الخارجية للبريكس	6248	7171	8094	7949	7506	9898
التجارة الخارجية للعالم	41140	45380	49882	49141	44109	54782
نسبة التجارة الخارجية للبريكس من إجمالي التجارة الخارجية العالمية	15.19%	15.8%	16.23%	16.16%	17.02%	18.07%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع <https://unctadstat.unctad.org>

نلاحظ من الجدول رقم (2) أن تجارة السلع والخدمات لدول البريكس شهدت نمو ملحوظا على مدار السنوات، حيث بلغ حجمها 6248 مليار دولار في عام 2016، وارتفع إلى 7171 مليار دولار عام 2017، ثم إلى 8094 مليار دولار في عام 2018، غير أن هذا الاتجاه التصاعدي تأثر سلبيا في عام 2020 نتيجة التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، مما أدى إلى تراجع حجم التجارة إلى 7506 مليار دولار، ومع ذلك سرعان ما استعادة التكتل وتيرته التصاعدية في عام 2021، ليسجل نموا كبيرا بلغ معه حجم التجارة الخارجية نحو 9898 مليار دولار.

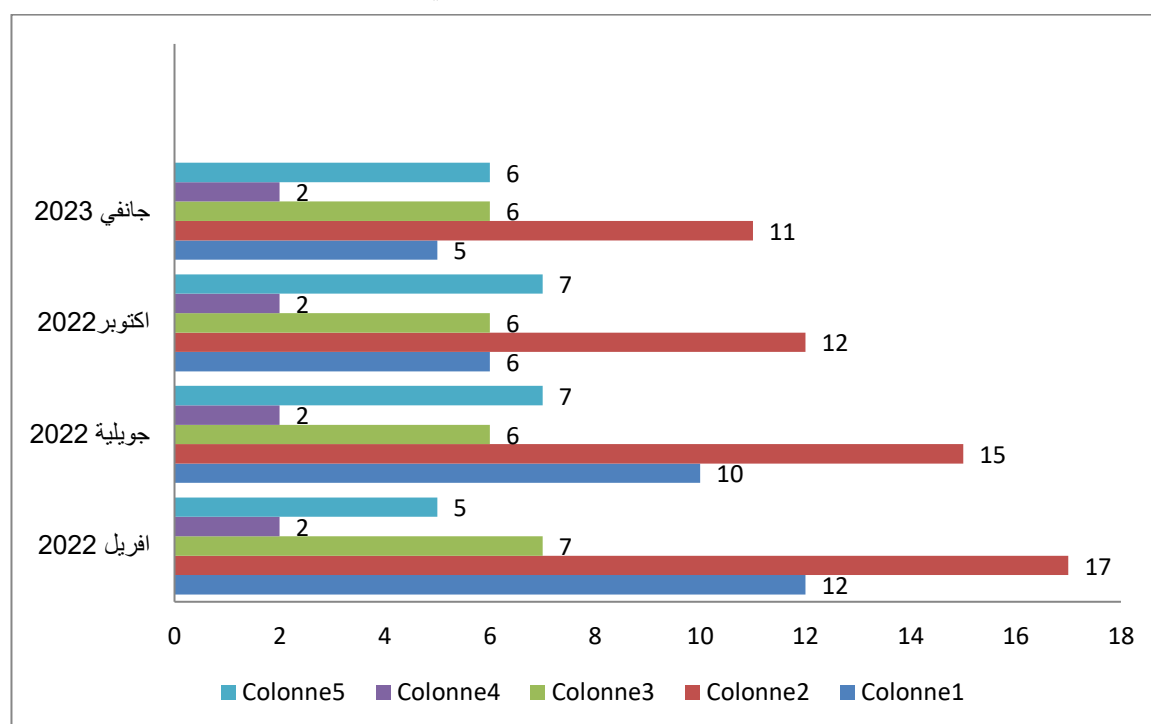
وفي السياق ذاته، شهدت نسبة مساهمة دول البريكس في التجارة العالمية تطورا تدريجيا، حيث ارتفعت من 15.19% في عام 2016 إلى 15.8% في عام 2017 ثم إلى 16.23% في عام 2018 و16.16% في عام 2019، لتصل إلى 17.02% في عام 2020 ثم إلى 18.07% في عام 2021.

تعكس هذه المؤشرات تعاظم المكانة الاقتصادية لمجموعة البريكس في النظام التجاري العالمي، مما يؤهلها لأن يكون لها دورا محوريا كقطب اقتصادي عالمي في المستقبل. (شتيوي، صفحة 103)

3-4- معدل التضخم في دول البريكس:

يساهم انخفاض معدلات التضخم في زيادة النمو الاقتصادي في الدول وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين المحليين لها. والشكل الموالي يوضح تطورات معدلات التضخم التي تسجلها دول البريكس، البرازيل سجلت انخفاضا في معدل التضخم من 12.3% في أبريل 2022 إلى 10.07% في جويلية 2022 إلى 6.47% في أكتوبر 2022 إلى 5.6% في جانفي 2023، روسيا أيضا سجلت انخفاضا متواصلا في معدل التضخم من 17.8% في أبريل 2022 إلى 11.8% في جانفي 2023، والهند أيضا سجلت انخفاضا طفيفا في معدل التضخم من 7.79% في أبريل 2022 إلى 6.52% في جانفي 2023، أما الصين فشهدت استقرارا في معدلات التضخم إذ بلغ 2.1% في عام 2022. (شتيوي، صفحة 104)

الشكل رقم (2): معدلات التضخم في دول البريكس



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع <https://ar.tradingeconomics.com>



الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة



المبحث الأول: إستراتيجية بنك التنمية في خلق استثمارات أجنبية في دول البريكس
أولاً: تقديم بنك التنمية الجديد لدول البريكس

يتكون البنك من مجلس محافظين، ومجلس إدارة، ورئيس، ونواب للرئيس كما يقرر مجلس الإدارة والمحافظون وغيرهم من الضباط والموظفين وينقسم إلى:

1-مجلس المحافظين: يضم مجلس المحافظين حاكماً ونائباً واحداً يتم تعيينهما من قبل كل دولة عضو في البنك، على أن يكونا من المستوى الوزاري، ويجوز استبدالهما بشروط يحددها العضو المعني، ولا يحق لأي عضو التصويت بالنيابة عن آخر في حال غيابه، إلا إذا كان الحاكم هو من ينوب عنه.

يعقد المجلس اجتماعاً سنوياً، وقد تعقد اجتماعات إضافية إذا دعت الحاجة، ويتم ذلك بناءً على طلب أحد الأعضاء في مجلس الإدارة أو المديرين، وترسل الدعوة لحضور الاجتماعات قبل انعقادها بوقت كاف، ويشترط ألا يقل عدد الحضور عن نصاب معين يحدد في النظام، وقد عقد أول اجتماع للمجلس في 20 جويلية 2016 بشنغهاي. ولكي يكون اجتماع مجلس المحافظين قانونياً، يجب حضور الأغلبية، على أن يكون من بينهم ما لا يقل عن نصف أعضاء مجلس الإدارة أو من يمثلهم. ويمنح المجلس صلاحيات تنفيذية وتشريعية مهمة، مثل اتخاذ الإجراءات الضرورية بشأن اللوائح التنظيمية، وتحديد التوجيهات العامة، وكذلك إصدار القرارات الخاصة بالسياسات العامة للبنك. ويتمتع أعضاء المجلس بحق التصويت، بشرط الالتزام بالأنظمة المعتمدة، ولا يسمح لهم باتخاذ قرارات تتجاوز صلاحياتهم أو تخرج عن إطار عمل البنك.

يحتفظ مجلس المحافظين بكامل سلطته وصلاحياته في إدارة شؤون البنك، وله الحق في تفويض جزء من صلاحياته لمجلس الإدارة مع احتفاظه بالسلطة العليا في كل ما يتعلق باتخاذ القرار. يحدد مجلس المحافظين راتب وشروط عقد خدمة الرئيس. (باباي و سليمون، 2018/2017، صفحة 58)

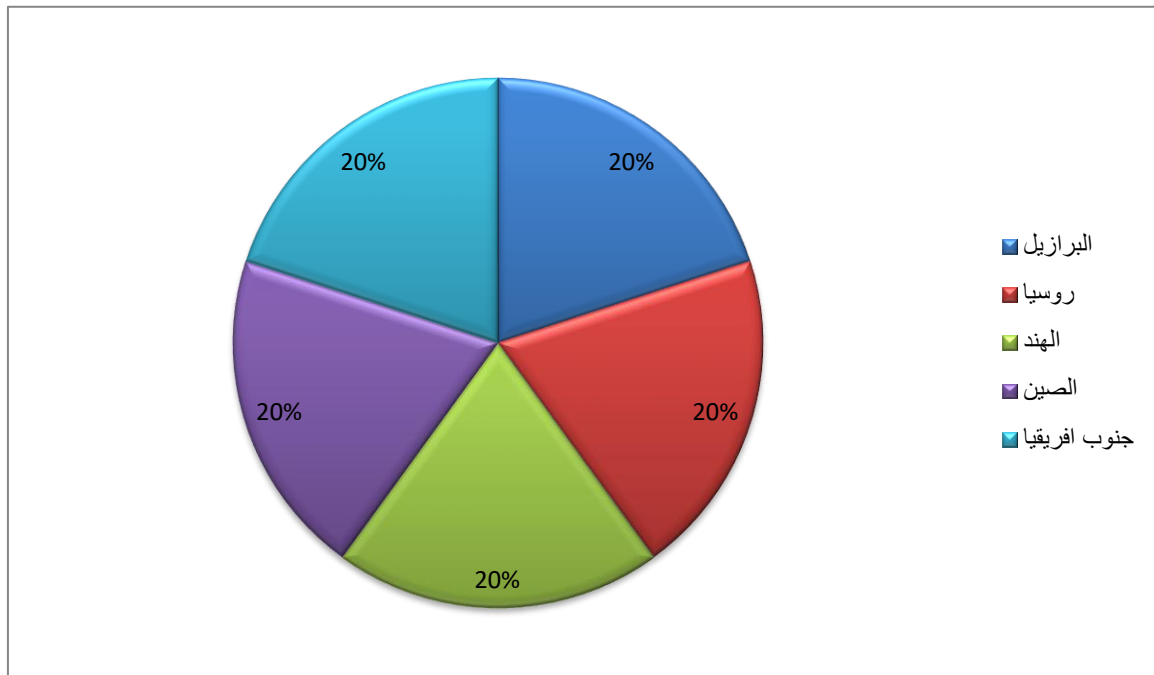
2-مجلس المديرين: يكون مجلس المديرين مسؤولاً عن القيام بالعمليات العامة للبنك ولهذا الغرض يقوم المجلس بممارسة جميع الصلاحيات التي يفوضها له مجلس المحافظين وتحديداً؛ وفق للتوجيهات العامة من مجلس المحافظين يتم اتخاذ القرارات التي لها علاقة بإستراتيجيات العمل، إستراتيجيات الدولة، القروض، الضمانات، استثمارات الأسهم، الاقتراض عن طريق البنك، تحديد الإجراءات التشغيلية الأساسية والرسوم، التعهد بالمساعدة الفنية والعمليات الأخرى للبنك. تقديم الحسابات لكل سنة مالية لاعتمادها من مجلس المحافظين في كل اجتماع سنوي. اعتماد موازنة البنك.

- يعين كل من الأعضاء المؤسسين مديرا واحدا وآخر ينوب عنه، ويؤسس مجلس المحافظين -عن طريق الأغلبية الخاصة- المنهجية التي يتم على أساسها انتخاب المديرين الإضافيين ومن ينوب عنهم، وعلى ألا يتجاوز العدد الإجمالي للمديرين عشرة مديرين.
 - يقوم المجلس بتعيين رئيس غير تنفيذي من بين المديرين لتكليف لمدة أربع سنوات.
 - يقوم مجلس إدارة بتعيين لجنة الائتمان والاستثمار كما يجوز له أن يقوم بتعيين مثل هذه اللجان باعتبارها لجان مشورة.
 - يعتمد مجلس المديرين الهيكل التنظيمي الأساسي للبنك بناء على اقتراح الرئيس.
- 3- الرئيس والموظفون: ينتخب رئيس مجلس المحافظين بين الأعضاء المؤسسين على أساس التناوب، ويعد الرئيس عضوا في مجلس، إلا أنه لا يحق له التصويت، باستثناء حالة تساوي الأصوات حيث يمتلك حينها صوتا مرجحا، يكون الرئيس رئيسا لموظفي التشغيل ف البنك ويقوم تحت إشراف المديرين بإجراء الأعمال العادية للبنك. يمنع على الرئيس ونوابه، وكذلك موظفي البنك، التدخل في الشؤون السياسية لأي دولة عضو، كما يحظر عليهم التأثير بأية اعتبارات سياسية أو وطنية في اتخاذ قراراتهم، وعليهم الالتزام بالحياد، وأداء مهامهم باستقلالية ومهنية.
- يجب على الدول الأعضاء احترام الطابع الدولي لعمل البنك، والامتناع عن التأثير على موظفيه أثناء أداء واجباتهم.
 - تمتد ولاية الرئيس لمدة 5 سنوات غير قابلة للتجديد، باستثناء نواب الرئيس، الذين تكون ولايتهم لمدة 6 سنوات. (باباي و سليمون، 2018/2017، صفحة 60)

ثانيا: هيكل مساهمة الدول الأعضاء في بنك التنمية الجديد:

وفقا لبنود اتفاقية بنك التنمية الجديد، يقسم رأس المال المصرح به البنك إلى مليون سهم، بقيمة اسمية قدرها 100.000 دولار أمريكي، أكتتب كل عضو مؤسس في البنك مبدئيا ب 100000 سهم، بإجمالي 10 مليارات دولار أمريكي منها 20000 سهم تمثل رأس المال المدفوع، بإجمالي ملياري دولار أمريكي و 80.000 سهم تمثل رأس المال القابل للاستدعاء، بإجمالي 8 مليارات دولار أمريكي. (<https://en.m.wikipedia.org/wiki>، 2024)

الشكل رقم (3): التوزيع المتساوي للاسهام بين المساهمين المؤسسين لبنك التنمية الجديد لدول البريكس



المصدر: brics new develotment bank

والجدول الموالي يقدم التوزيع الحالي للحصص بين البلدان الأعضاء في بنك التنمية الجديد.

جدول رقم (3): التوزيع الحالي بين البلدان الأعضاء في بنك التنمية الجديد

دولة	عدد الأسهم المكتتب بها	الأصوات القابلة للتنفيذ	رأس المال المكتتب المبلغ (مليار دولار أمريكي)	رأس المال المكتتب من الإجمالي %
البرازيل	100000	100000	10000	18.45
روسيا	100000	100000	10000	18.45
الهند	100000	100000	10000	18.45
الصين	100000	100000	10000	18.45
جنوب إفريقيا	100000	100000	10000	18.45
بنغلاديش	9.420	9.420	0.942	1.74
الجزائر	15000	15000	1.5	2.77
مصر	11.960	11.960	1.196	2.21
الامارات العربية المتحدة	5.560	5.560	0.556	1.03
الأسهم الغير مخصصة	458.060	458.060	45.806	
المبلغ الاجمالي	مليون	مليون	100000	%10000

المصدر: brics new development bank

ثالثاً: دراسة بعض التجارب الدولية الممولة من طرف بنك التنمية الجديد

1-دراسة مشروع SAEL الطاقة الشمسية في الهند كنموذج للتحويل الطاقى:

في إطار الجهود العالمية الرامية إلى التحويل نحو الطاقة المتجددة، يعد مشروع sale للطاقة الشمسية في الهند،

من أبرز المشاريع التي تندرج ضمن إستراتيجية خفض انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز الأمن الطاقى

الجدول رقم (4): مشروع sale للطاقة الشمسية في الهند

إسم المشروع	مشروع sale للطاقة المتجددة بقدر 300مليار واط
الدولة	جمهورية الهند
النوع	غير سيادي
مجال العمل	الطاقة النظيفة وكفاءة الطاقة
تاريخ الموافقة على الفكرة	11 جويلية 2024
تاريخ الموافقة على التمويل	27 ديسمبر 2024
إجمالي تكلفة المشروع	190 مليون دولار أمريكي
الحد الأولي لتمويل البنك	63مليون دولار أمريكي، ثم تغطية المبلغ المتبقي 127مليون دولار
الحد الحالي للتمويل	63مليون دولار أمريكي
الجهة المنفذة للمشروع	شركة sale sOlar mhp1 private limited
ترتيب التنفيذ	سيتم بناء محطة الطاقة الشمسية بنظام تسليم المفتاح بسعر ثابت من قبل شركة sale industries limited بصفتها مقاول الهندسة والتوريد limited sil والبناء، سيستخدم المشروع وحدات شمسية منتجة من مصنع إنتاج الوحدات التي أنشأتها شركة في الهند SIL شركة تابعة ل p6privap limited بدأ البناء في أكتوبر 2024، ومن المتوقع أن تصل المحطة إلى التشغيل التجاري الكامل بحلول جويلية 2025

أ- سياق المشروع:

كانت جمهورية الهند، من أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم خلال العقد الماضي ومن المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الهندي معدل نمو سنوي يتجاوز 6% خلال السنوات الخمس المقبلة، ويعد توفير إمدادات طاقة موثوقة عنصراً أساسياً في تحقيق هذا المعدل من النمو يحتل استهلاك الطاقة في الهند المرتبة الثالثة عالمياً في جويلية 2024، بلغت القدرة الإنتاجية المركبة للهند 4.46 جيغاواط، مع ذروة طلب تبلغ 250 جيغاواط شكل محطات توليد الطاقة بالوقود الأحفوري 54% من القدرة المركبة، بينما تشكل الطاقة المتجددة الشمسية وطاقة الرياح 33%، 148 جيغاواط من القدرة المركبة. أما الباقي فيتكون من الطاقة الكهرومائية والنوية والغاز الحيوي تحويل النفايات إلى طاقة تهدف حكومة الهند إلى الوصول إلى انبعاثات صفرية صافية بحلول عالم 2070 وتلبية 50% من احتياجاتها من الكهرباء من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 كما أعلنت حكومة الهند عن هدف يتمثل في إنتاج 500 جيغاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، مما يقلل من كثافة الانبعاثات في اقتصاد البلاد بنسبة 45%.

ب- وصف المشروع:

يشمل المشروع تصميم وتطوير إنشاء وتشغيل وصيانة محطة طاقة شمسية كهروضوئية بقدرة 300 ميغاواط، ومحطة فرعية بجهد 70 كيلو فولط، وخط نقل بطول 13 كيلو متراً بجهد 220 كيلو فولط. يربط المشروع بشبكة الكهرباء في ولاية "أندرا براديش" الهندية، ستباع جميع الطاقة المنتجة إلى شركة الطاقة المملوكة للدولة "seci" الشمسية الهندية المحدودة بموجب اتفاقية شراء طاقة مدتها 25 عاماً بسعر ثابت قدره 2.6 روبية هندية/كيلوواط ساعة، وقد منحت اتفاقية شراء الطاقة من خلال مناقصة مفتوحة. الطاقة إلى شركة غوجرات أورجا "seci"، وستبيع في كاس نيجام المحدودة الشركة القابضة لجميع مرافق الدولة في ولاية غوجرات الهندية.

ج- أهداف المشروع:

- يساهم لتعزيز توليد الطاقة النظيفة في الهند من خلال زيادة القدرة المركبة لمحطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية على نطاق المرافق.
- يساهم المشروع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:
- الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة من خلال رفع حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمية بشكل كبير.
- الهدف الثالث عشر: انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري سنوياً.

المعلومات البيئية والاجتماعية: صنف المشروع ضمن الفئة "ب" وفق لإطار العمل البيئي والاجتماعي لبنك التنمية الجديد. ومن المتوقع أن تقتصر الآثار والمخاطر البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة على البصمة البيئية للمشروع، وهي آثار قابلة للعكس إلى حد كبير، ويمكن تخفيفها بسهولة بالالتزام بالممارسات الصناعية الشائعة. ولن يتطلب المشروع إعادة توطين الأفراد ماديا. وعدم الإضرار بالشعوب الأصلية. التخفيف من الآثار والمخاطر البيئية والاجتماعية للمشروع بإتباع متطلبات النظام الوطني والمؤسسي وخطط الإدارة المعدة له، بما في ذلك خطة إدارة الأثر البيئي والاجتماعي.

2-دراسة مشروع دعم وتطوير البنية التحتية في جمهورية مصر العربية:

تسعى الدول النامية إلى تسريع وتيرة التنمية من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية باعتبارها وتيرة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، برزت الحاجة إلى تنوع مصادر التمويل من خلال اللجوء إلى مؤسسات مالية بديلة تدعم التنمية المستدامة، يبرز مشروع تمويل وتطوير البنية التحتية في مصر من خلال تقديم حلول تمويلية موجهة للقطاع الخاص.

الجدول رقم (5): مشروع دعم وتطوير البنية التحتية في جمهورية مصر العربية

البند	التفاصيل
اسم المشروع	مشروع تمويل تطوير البنية التحتية
الدولة	جمهورية مصر العربية
نوع التمويل	غير سيادي
مجال التنفيذ	مجالات متعددة
تاريخ الموافقة	3 أبريل 2024
التكلفة الإجمالية للمشروع	سيتم تحديدها لاحقا
الحد المقترح لتمويل NDB	200 مليون دولار أمريكي
المقترض/الجهة المنفذة	البنك الافريقي للتصدير والاستيراد "AFREXIN BANK"

المصدر: <https://www.ndb.int/projects/all-projects>

أ-سياق المشروع:

تبنّت مصر إستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030" كخارطة طريق إستراتيجية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

سيقدم بنك التنمية الجديد "NDB" التمويل من خلال شريك موثوق في مصر، وهو البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد AFREXIN BANK، وذلك لدعم الاستثمارات التي يقودها القطاع الخاص في مشاريع تطوير البنية التحتية بما يتماشى مع رؤية مصر 2030.

ويعد بنك التنمية للتصدير والاستيراد AFRERWIN BANK : مؤسسة مالية متعددة الأطراف وعابرة للحدود في القارة الإفريقية تأسست عام 1993، وتهدف بشكل أساسي إلى دعم التجارة والبنية التحتية الممكنة في دول الأعضاء.

يقدم بنك التنمية الجديد قرضا إلى البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد ليقوم بإعادة إقراضه مباشرة للمقترضين من القطاع الخاص أو عبر وسطاء ماليين محليين.

ويستخدم القرض في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة داخل مصر، والتي تندرج ضمن اختصاص كل من "بنك التنمية الجديد NDB" والبنك الإفريقي للتصدير والاستيراد AFREXIN BANK وتشمل المجالات التالية:

*الطاقة النظيفة وكفاءة الطاقة.

*البنية التحتية للنقل.

*المياه والصرف الصحي.

*البنية التحتية الرقمية.

ب-أهداف المشروع:

●الهدف الرئيسي من هذا التمويل هو تعزيز تطوير البنية التحتية في مصر من خلال توفير حلول تمويلية للشركات الخاصة عبر البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد، مع التركيز على توفير تمويل طويل الأجل نسبيا يتناسب مع طبيعة مشاريع البنية التحتية.

3 - دراسة مشروع برنامج تحسين قطاع نقل البضائع بالسكك الحديدية-جنوب إفريقيا.

في إطار الاهتمام المتزايد بتحسين كفاءة البنية التحتية للنقل في جنوب إفريقيا وتعزيز مساهمتها في النمو الاقتصادي المستدام، وتم إعداد هذا الجدول لتقديم نظرة شاملة على مشروع "برنامج تحسين قطاع نقل البضائع بالسكك الحديدية في جنوب إفريقيا"، الممول من بنك التنمية الجديد ndb

الجدول رقم (6): برنامج تحسين قطاع نقل البضائع بالسكك الحديدية-جنوب إفريقيا

العنصر	المعلومات
إسم المشروع	برنامج تحسين قطاع نقل البضائع بالسكك الحديدية-جنوب إفريقيا
الدولة	جمهورية جنوب إفريقيا
نوع التمويل	سيادي
مجال العمليات	البنية التحتية للنقل
تاريخ الموافقة	9 ديسمبر 2022
تاريخ الموافقة على التمويل	3 جانفي 2024
الحد الأولي للتمويل ndb	102.36 مليار دولار أمريكي
الحد الحالي للتمويل من ndb	102.36 مليار دولار أمريكي
المقترض	شركة ترانسنت ..
الجهة المنفذة للمشروع	
ترتيبات التنفيذ	ستكون شركة ترانسنت، وهي شركة مملوكة بالكامل لحكومة جمهورية جنوب إفريقيا، الجهة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج، بما في ذلك التخطيط والتنفيذ والإشراف على الأنشطة التي سينفذها ومن المقرر تنفيذ البرنامج على مدة 5 سنوات.

المصدر <https://www.ndb.int/projects/all-project>

أ-سياق المشروع

تتمتع جنوب إفريقيا ببنية تحتية لوجستية راسخة للسكك الحديدية، ومع ذلك شهدت حالتها العامة تدهورا في السنوات الأخيرة نتيجة لتراكم الإنفاق على الصيانة والتحديث، مما أدى إلى انخفاض التوافر، وانخفاض كفاءة التشغيل، وفي نهاية المطاف، إلى قيود على الطاقة الاستيعابية. وينعكس ذلك في انخفاض أحجام نقل البضائع بالسكك الحديدية، مع ضياع فرص التصدير، وتحويل شحن السكك الحديدية التقليدية إلى النقل البري. ويؤدي نقل السلع برا إلى ارتفاع التكاليف اللوجستية المباشرة، والتعرض لعوامل خارجية متقلبة مثل أسعار الوقود. كما أنه يضيف تكاليف خارجية كبيرة إلى الاقتصاد مثل: زيادة متطلبات صيانة الطرق، الازدحام، الحوادث، انبعاثات الكربون.

ب-وصف المشروع:

يمثل هذا البرنامج خطة الإنفاق الرأسمالي لشركة ترانسنت، الهادفة إلى استعادة قدرتها على تلبية الطلب على النقل في جنوب إفريقيا وتشمل أنشطة البرنامج من بين أمور أخرى:

- تجديد البنية التحتية لشبكة السكك الحديدية وإعادة تأهيلها.
- إصلاح القطارات.
- تجديد أسطول العربات وغيرها.

ج-هدف المشروع

- من المتوقع أن يساهم البرنامج في استعادة حجم نقل البضائع بالسكك الحديدية في جنوب إفريقيا
- يساهم البرنامج في تحفيز النشاط الاقتصادي، وخلق فرص العمل.
- زيادة الإنتاجية من خلال خفض تكاليف النقل الإجمالية للبلاد.
- تعزيز قدرتها التنافسية في التجارة العالمية.
- يساعد البرنامج على التحول من النقل البري إلى السكك الحديدية.
- يساهم في خفض انبعاثات الكربون والتكاليف الأخرى المرتبطة بالنقل البري.

4- دراسة حالة مشروع bdmg للبنية التحتية والتنمية المستدامة بولاية ميناس جيرائس- البرازيل-

في ظل التحديات التنموية المتزايدة، تسعى العديد من الدول إلى تطوير إستراتيجيات مبتكرة لتمويل البنية التحتية وتعزيز التنمية المستدامة. ومن أبرز النماذج في هذا السياق، تم إطلاق مشروع تنموي طموح بشراكة بين بنك التنمية في ولاية ميناس جيرائس (BDMG) والبنك الجديد للتنمية (NDB)، يهدف إلى دعم قطاعات حيوية على غرار الطاقة النظيفة، التنمية الحضرية، الزراعة المستدامة والبنية التحتية الاجتماعية. وفي الجدول الموالي نعرض أبرز المعطيات المتعلقة بالمشروع:

الجدول رقم (7): مشروع bdmg للبنية التحتية والتنمية المستدامة بالبرازيل

العنصر	المعلومات
اسم المشروع	مشروع BDMG للبنية التحتية والتنمية المستدامة
الدولة	جمهورية البرازيل الاتحادية
نوع التمويل	تمويل سيادي
الجهة المنفذة للمشروع	بنك التنمية لميناس جيرائس
تاريخ الموافقة	16 مارس 2023
تاريخ الموافقة على التمويل	19 ديسمبر 2023
التكلفة الإجمالية للمشروع	250 مليون دولار أمريكي
الحد الحالي لتمويل البنك الجديد للتنمية (NDB)	
200 مليون دولار أمريكي (بضمان الحكومة الفيدرالية البرازيلية)	
مساهمة BDMG بنك التنمية لولاية ميناس جيرائس	50 مليون دولار أمريكي
المجالات المستهدفة	الطاقة النظيفة، التنمية الحضرية، الزراعة المستدامة، البنية الاجتماعية
ترتيبات التنفيذ	سينفذ المشروع من قبل بنك التنمية في ولاية ميناس جيرائس BDMG على مدى أربع سنوات، حيث سيكون البنك مسؤولاً عن تحديد واختيار المشاريع الفرعية التي سيتم تمويلها من قبل بنك التنمية الجديد (NDB) وذلك استناداً إلى معايير الأهلية المتفق عليها مسبقاً، كما سيتولى BDMG عمليات التقييم، والتمويل، والمتابعة الفنية لتلك المشاريع خلال فترة التنفيذ

المصدر: <https://www.ndb.int/projects/all-projects>

أ- سياق المشروع:

ميناس جيرائس وهي ثاني أكبر ولاية من حيث عدد السكان في البرازيل، تسعى إلى تعبئة موارد تمويل إضافية لتنفيذ استثمارات في مجالات البنية التحتية والنقل، والطاقة، والبنية التحتية الاجتماعية إلى جانب مشاريع في القطاع الزراعي، ويعد بنك التنمية لميناس جيرائس ثالث أكبر بنك تنمية في البرازيل ويتمتع بخبرة واسعة في تمويل الشركات المحلية والبلديات داخل الولاية، ومن خلال الشراكة مع BDMG، سيساهم بنك التنمية الجديد لدول البريكس في توسيع وإتاحة التمويل طويل الأجل للشركات المحلية والبلديات الصغيرة من أجل تنفيذ مشاريع في البنية التحتية والتنمية المستدامة على مستوى الولاية.

ب- وصف المشروع:

يقدم بنك التنمية الجديد قرضاً إلى بنك التنمية لميناس جيرائس BDMG بهدف إعادة إقراضه إلى جهات مقترضة من القطاعين العام والخاص، وذلك لتمويل مشاريع في مجالات البنية التحتية والتنمية المستدامة ضمن ولاية ميناس جيرائس، ويركز هذا التمويل على دعم أربعة محاور رئيسية تتمثل في:

- تعزيز مشاريع الطاقة النظيفة.
- تطوير المدن الشاملة والمستدامة في إطار التنمية الحضرية.
- دعم الزراعة المستدامة وما يرتبط بها من بنية تحتية.
- تحسين البنية التحتية الاجتماعية.
- وتعرف هذه المبادرات إجمالاً بالمشاريع الفرعية للمشروع.

ج- أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في ولاية ميناس جيرائس، بما يتماشى مع الخطط والإستراتيجيات التنموية المعتمدة على مستوى الولاية، وتتمثل الأهداف الرئيسية للمشروع في:

- توفير البنية التحتية المستدامة في البلديات الصغيرة التي تعاني من مؤشرات تنموية واقتصادية دون المعدل الوطني.
- دعم جهود تقليص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، انسجاماً مع الالتزامات البيئية.
- الإسهام في تحقيق الأهداف القطاعية التي حددتها الولاية، لاسيما في مجالات الطاقة النظيفة، والتنمية الحضرية والبنية التحتية الاجتماعية.

المبحث الثاني: آفاق تمويل بنك التنمية الجديد للمشاريع الاستثمارية في الجزائر

يمثل بنك التنمية الجديد التابع لمجموعة البريكس آلية تمويل بديلة تهدف إلى دعم المشاريع التنموية في الدول الساعية لتحقيق نمو مستدام. وتأتي الجزائر ضمن الدول التي تطمح إلى الاستفادة من هذا التوجه المالي لتجاوز القيود التقليدية للتمويل الخارجي. ومن شأن هذه الشراكة أن تفتح آفاقاً جديدة لتمويل مشاريع استثمارية استراتيجية تعزز من قدرات الاقتصاد الوطني.

أولاً-دراسة مشروع الطاقة الشمسية في الجزائر

تقدر مساحة الجزائر بأكثر من 2.3 مليون كيلو متر مربع، تمثل الصحراء منها نسبة 80% وما نسبته 20% من مساحة الصحراء الإفريقية مجتمعة وهي تشكل ميزة هامة للبلاد جعلتها تتوفر على مخزون هائل من الطاقة الشمسية. حيث يعتبر من أعلى الاحتياطات في العالم بالإضافة إلى هذه الطاقة تتوفر البلاد أيضاً على احتياطي ضخ من اليورانيوم يصل إلى 29 ألف طن، ما يغطي حاجتها من الطاقة لمدة 60 عاماً؛ وفي هذا السياق تبرز التجربة الهندية من خلال مشروع "sael" كمبادرة رائدة يمكن الاستفادة منها وتكييفها مع الواقع الجزائري. من الناحية التقنية: تتوفر الجزائر على قاعدة معتبرة تمكنها من احتضان مثل هذه المشاريع:

- حجم الإشعاع الشمسي السنوي الذي يفوق 3000 ساعة.
- وجود مساحات زراعية شاسعة تعتمد أساساً على مياه جوفية، ما يجعل الاستثمار في تقنيات الضخ الشمسي خياراً عقلانياً وذا جدوى عالية على المدين المتوسط والطويل.
- أما من الناحية المؤسسية: فإن نجاح أي طلب تمويلي يتوقف على مدى جاهزية الملف من حيث:
- تحديد الأهداف بدقة وربطها بمؤشرات أداء قابلة للقياس.
- وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح يشرف على التنفيذ.
- توفير آلية لمتابعة الصيانة وضمان استدامة المشروع.

يجدر بالذكر أن بنك التنمية الجديد يولي اهتماماً خاصاً بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، مما يفتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للمشاركة في تنفيذ المشروع.

أما من الناحية المالية: يتطلب المشروع تركيب محطة طاقة شمسية بقدرة إنتاجية تقارب 3000 ساعة سنوياً من الكهرباء الشمسية، وهو ما يعادل طاقة معتبرة قادرة على تغذية منطقة كاملة. واستناداً إلى مشاريع مماثلة في الجزائر والدول المجاورة، فإن تكلفة إنشاء محطة شمسية بهذه السعة قد تتراوح ما بين 40 إلى 60 مليون دولار تشمل:

• شراء الألواح والمعدات.

• الإنشاءات الهندسية والمدنية.

• تكاليف الربط بالشبكة الوطنية.

• أجور اليد العاملة والتكاليف الإدارية.

• دراسة الجدوى البيئية والتراخيص.

مصادر تمويل هو مساهمة بنك التنمية الجديد بنسبة تتراوح بين 50% و70% من التمويل الإجمالي على شكل قرض طويل الأجل، مساهمة الدولة الجزائرية عبر صندوق الانتقال الطاقوي أو برامج وزارة الطاقة. شراكة محتملة مع مستثمرين خواص (محلين أو أجانب) بنظام التمويل المشترك أو bot. العائد المالي المتوقع:

بالنظر إلى متوسط سعر بيع الكهرباء من الطاقات المتجددة حوالي 0.1 دولار/ك.و.س) فإن العائد السنوي يمكن أن يقدر ب:

3000 ساعة*القدرة الإنتاجية (مثلا: 10 ميغا واط * 0.1 دولار = حوالي 3 ملايين دولار سنويا.

مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض تكاليف التشغيل والصيانة ويمكن استرجاع رأس المال خلال 10 إلى 15 سنة. الأثر الاقتصادي:

-توفير العملة الصعبة عبر تقليص استيراد الوقود الأحفوري.

-خلق مناصب شغل محلية مباشرة وغير مباشرة خلال مرحلتي الإنجاز والتشغيل.

-دعم الاستقلال الطاقوي للمنطقة وتحفيز الاستثمارات الأخرى في الصناعات المرتبطة بالطاقة.

أهداف المشروع

• تزويد الفلاحين في الجنوب بمنظومات ضخ شمسية لري الأراضي.

• تخفيض الاعتماد على الوقود الأحفوري.

• دعم التنمية المستدامة وتحسين مستوى عيش سكان الريف.

• توفير كم هائل من الطاقة الكهربائية والطاقة الحرارية عن طريق استعمال وسائل التحويل الحراري

والتحويل الإشعاعي الضوئي إلى طاقة كهربائية لاستعمال الخلايا الشمسية.

وتبقى الطاقة الشمسية أهم طاقة متجددة تتوفر عليها الجزائر، إذ تعد أكبر نسبة من الطاقة الشمسية على

مستوى الدول المتوسطة تحتوي على ما يعادل أربع مرات مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة، أي نحو 37 ألف

مليار متر مكعب من الغاز في العالم.

وقد اعتمدت الحكومة الجزائرية في فيفري 2011 البرنامج الوطني الممتدة إلى آفاق 2030، للوصول إلى توليد 12000 ميغا واط من مصادر الطاقات المتجددة والحصيلة الطاقوية 29% من نسبة تغطية الطاقة المتجددة والباقي للطاقة التقليدية وقد وضع لهذا البرنامج خطة تتم عبر 3 مراحل وهي كالتالي:

الجدول رقم (8): خطة البرنامج الوطني للحكومة الجزائرية لمصادر الطاقة الشمسية

السنوات	المراحل
مايين 2011 و 2013	مرحلة 1: يخصص لإنجاز المشاريع الريادية النموذجية لاختبار مختلف التكنولوجيات المتوفرة
مايين 2014 و 2015	مرحلة 2: يتميز بالمباشرة في نشر البرنامج
مايين 2016 و 2030	مرحلة 3: وتكون خاصة بالإنجاز على المستوى الواسع للمحطات الشمسية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على هذا المصدر <https://www.aljazeera.net>

وفقا لهذا البرنامج سيتم إنجاز 60 مشروعا منها محطات شمسية كهروضوئية و شمسية حرارية ومزارع لطاقة الرياح، ومحطات مختلطة، ويسمح لهذا البرنامج بخلق آلاف مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة. (بن عمار، 2025)

أهم مشروع قامت به الجزائر لحد الآن هو مشروع مزدوج للطاقة الشمسية والغاز في حاسي الرمل بطاقة 150 ميغا واط وانطلقت بها الأشغال سنة 2010، ويمكن الإقبال على استغلال الطاقة الشمسية بعد ذلك في نطاق واسع من مناطق الجنوب الجزائري، لتوفرها على كميات هائلة من أشعة الشمس.

وأن حسن استغلال الطاقة الشمسية في بلادنا يوفر إنتاجها ما يعادل ستين مرة، حاجة البلدان الأوروبية من الطاقة الكهربائية، وأربع مرات ما يعادل حاجة العالم، وهذا لتوفر الجزائر على صحراء شاسعة وكميات كبيرة من أشعة الشمس.

ومن الواضح أن تكلفة استغلال الطاقة الشمسية أغلى بكثير من تكلفة الطاقة النافذة "البترول والغاز" إلا أن الأمور ستتحسن خلال فترة 2010 و 2020

وهناك مشروع محطة الطاقة الشمسية بالخنق بالأغواط "CPV EKP" تنتج هذه المحطة ما يفوق 300 ميغا واط ساعي كمتوسط يوميا من الكهرباء، تحتوي على أكثر من 240 ألف لوح شمسي متوزعة على 5460 مصفوفة و 2040 علبة ربط بمستوياتها الثلاثة و 120 موج و 60 محول، يرتبط بشبكة نقل الكهرباء ذات التوتر

العالى 60 كيلو فولط عن طريق محطة الرفع التي تحتوي 3 محولات بقدرة 20 ميغا فولط أمبير لكل واحد.
(<https://ar.m.wikipedia.org>, 2025)

ثانيا: دراسة مشروع السكك الحديدية في الجزائر

تبني التنمية الشاملة على أسس جديدة تتماشى مع المتطلبات الجديدة والعصرية في اقتصاد البلاد، الاهتمام الكبير بتكثيف شبكة السكك الحديدية الذي ظل سنوات خطوط قديمة أحادية الاتجاه، في كثير من النقاط والأماكن، وتتعرض كل سنة للتآكل والصدأ وعليه فإن التركيز على البنية التحتية يعد أحد المشاريع التي تعمل عليها الجزائر حاليا لإعادة الدور البارز للسكك الحديدية. ومن خلال هذا تظهر تجربة جنوب إفريقيا في تحديث قطاع السكك الحديدية بدعم من بنك التنمية الجديد أهمية التعاون مع مؤسسات مالية دولية لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى، ويمكن للجزائر أن تستفيد من تجربة جنوب إفريقيا في تطوير قطاع السكك الحديدية.

تستعد الجزائر لإطلاق برنامج واسع لإطلاق مشروع ضخمة خاص بشبكة السكك الحديدية بداية من هذا العام، ما من شأنه ربط الشمال بجنوب البلاد وكذا التنسيق مع دول الجوار، على غرار مالي، ليبيا و نيجيريا عبر تطوير خطوط النقل المشتركة، البضائع والمسافرين وذلك عبر شبكة على مسافة تقدر بـ 12400 كيلو متر .
(مكي داش، 2023)

تتطلع الحكومة خلال المشروع المذكور إلى ربط الشمال بجنوب البلاد، إلى جانب استكمال تقاطعات مع الدول المجاورة بتطوير خطوط النقل المشتركة. وفي إطار مواصلة تجسيد سياسة الدولة الهادفة لدعم مساهمة شبكة السكك الحديدية لفك الخناق المروري الذي تشهده العديد من المدن، ومواجهة تحديات المناخ، إلى جانب خلق الثروة.

الجدول رقم (9): يمثل الممرات الكبرى للسكة الحديدية في الجزائر.

الممر	المناطق	المسافة
الرواق الأول	الجزائر، بوعزول، الأغواط، غرداية، المنيعه، عين صالح، تمنراست، والحدود النيجرية	2439 كيلومتر
الرواق الثاني	وهران، بشار، أدرار، برج باجي مختار، الحدود الجزائرية، المالية	2210 كيلومتر
الرواق الثالث	منطقة ميناء أرزيو، بشار، تندوف، غار جبيلات.	1650 كيلومتر
الرواق الرابع	جيجل، قسنطينة، باتنة، بسكرة، تقرت، حاسي مسعود، إليزي، جنات، الحدود الليبية.	2275 كيلومتر
رواق الخامس	عنابة، سوق أهراس، تبسة، جلعاق، الواد، تقرت.	750 كيلومتر

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع <http://almostathmir.dz>

نستنتج من الجدول أن الجزائر تعتمد على شبكة محورية من الرواقات البرية التي تربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب، وتصل بين المناطق الساحلية والمناطق الحدودية ذات الطابع الاستراتيجي والاقتصادي الرواق الاول والثاني: يبرزان كأطول المسارات، حيث يربطان الجزائر العاصمة ووهران، كمراكز اقتصادية ساحلية، بمناطق الجنوب العميق مثل تمنراست وبرج باجي مختار، وصولاً إلى الحدود مع النيجر ومالي، هذا يدل على وجود إستراتيجية لفتح ممرات للتجارة العابرة للصحراء ولتعزيز الربط مع دول إفريقيا جنوب الصحراء.

أما الرواق الرابع يمر عبر مناطق ثرية بالمواد الطبيعية مثل: حاسي مسعود (النفط والغاز) وإليزي مما يشير إلى بعد اقتصادي استثماري في البنية التحتية، حيث يسهل نقل الموارد وتطوير مشاريع الطاقة.

الرواق الخامس 780 كم رغم قصره نسبياً، يكتسي أهمية جيو سياسية عالية، حيث يربط الشرق الجزائري بالحدود الليبية، ويمر عبر مناطق ذات كثافة سكانية ونشاط اقتصادي (عنابة، تبسة، سوق أهراس)، هذا يعزز التكامل الاقتصادي مع دول الجوار الشرقي ويسهل المبادلات التجارية.

المسافات المختلفة للرواقات من 780 كم إلى 2439 كم تشير إلى اعتماد الدولة على إستراتيجية متوازنة تجمع بين التوسع الجغرافي والاستهداف الاقتصادي، بحيث لا تقتصر التنمية على منطقة واحدة بل تشمل مختلف جهات الوطن.

من الناحية التقنية:

- الجزائر تمتلك شبكة سكة حديدية قيد الاستغلال مما يجعل عمليات التوسعة والحديث أكثر واقعية وأقل تكلفة من التأسيس الكلي.

- المشروع موجود في طور الدراسة إنجاز خط السكة الحديدية لنقل خام الحديد من غار جبيلات (تندوف) إلى بشار يمتد على مساحة 1000 كم من قبل لجنة تقنية قطاعية مشتركة تتكون من عدة وزارات وهي: الطاقة والمناجم والأشغال العمومية.

- استغلال هذا المنجم ستشهد إنتاج 2 إلى 3 مليون طن/سنويا، وسيتم نقل خام الحديد برا إلى بشار حيث سيتم تحويله وتنميته من قبل متعاملين وطنيين أبدوا رغبتهم في الاستثمار في هذا المجال.

- المشروع يهدف إلى ربط الجزائر بدول الجوار (مالي، النيجر، ليبيا)، مما يمنحه بعدا تقنيا استراتيجيا يتماشى مع رؤية بنك التنمية الجديد لمشاريع التكامل الإقليمي.

- استخدام وسائل نقل مستدامة وصديقة للبيئة، لانتقال النقل عبر السكك الحديدية يعد من أنجح الوسائل من حيث تقليل البصمة الكربونية، وهو ما يتوافق مع المعايير التقنية للبنك التي تضع البيئة ضمن أولوياتها.

من الناحية المالية:

- مشروع ربط منجم غار جبيلات بالسكك الحديدية سيتمكن من نقل ملايين الأطنان من خام الحديد سنويا، مما يعطي ضمانات للعائد على الاستثمار.
- التزام سياسي واضح لتمويل والتسيير، التصريحات المتكررة من أعلى السلطات بما في ذلك رئيس الجمهورية، تعطي إشارة إيجابية حول الاستقرار السياسي والمالي لمتابعة المشروع بجدية.
- إمكانية الشراكة مع متعاملين وطنيين ودوليين، وجود رغبة لدى مستثمرين وطنيين في تثمين واستغلال المعادن يدعم إمكانية التمويل المشترك (PUBLIC-PRIVATE PARTSSERSHIP) وهو ما يفضل بنك التنمية الجديد لتقليل المخاطر.
- اعتماد الجزائر على تمويلات خارجية مدروسة، وخبرتها السابقة في المشاريع الكبرى، مما يعزز ثقة البنك في قدرتها على السداد وضمان ديمومة المشروع. (لهوازي، 2023)

ثالثا: دراسة مشروع تطوير الزراعة المستدامة في الهضاب العليا الجزائرية

الزراعة المستدامة هي استخدام الموارد الطبيعية في تحقيق إنتاج زراعي صحي وكافي للمستهلكين ومربح للمنتجين مع ضرورة أن تكون العمليات الزراعية المستخدمة غير ضارة بالطبيعة والبيئة ومصالح الأجيال القادمة، فهي تهتم بالبعد الاقتصادي للتنمية من خلال استدامة الحصول على العوائد المالية من الزراعة، وبالبعد البيئي للمحافظة على البيئة وتقليل تأثير النشاط الزراعي على الموارد الطبيعية والبعد الاجتماعي بالحصول على إنتاج غذائي صحي لجميع المستهلكين. مما يجعل الزراعة المستدامة نظاما زراعيا شالا ومتكاملا، خصوصا في الدول ذات الإمكانيات الطبيعية غير المستغلة بالشكل الكافي مثل الجزائر. (بوراس و غردي، 2023، صفحة 47)

وفي هذا الإطار تبرز تجربة البرازيل، وخاصة من خلال مشروع (bdmg) بنك التنمية في ميناس، كنموذج ناجح في توجيه التمويل التنموي نحو مشاريع الزراعة المستدامة والبنية التحتية، وقد نجح هذا المشروع في البرازيل بفضل تكامله مع أهداف التنمية المستدامة، واعتماد على شراكة فعالة بين الحكومة والبنك التنموي والقطاع الخاص، مما أدى إلى تحسين شامل في البنية التحتية الزراعية، وتبني تقنيات حديثة للري والطاقة النظيفة بالإضافة إلى خلق فرص عمل وتعزيز الصادرات الزراعية. يمكن النظر إلى إمكانية إسقاط تجربة مشروع "bdmg" على الجزائر من خلال تقديم مشروع وطني مدعوم من بنك التنمية الجديد "ndb": يهدف إلى: دعم الزراعة المستدامة، المناطق الريفية، وتحقيق تنمي متوازنة وشاملة، بما يتماشى مع رؤية الجزائر

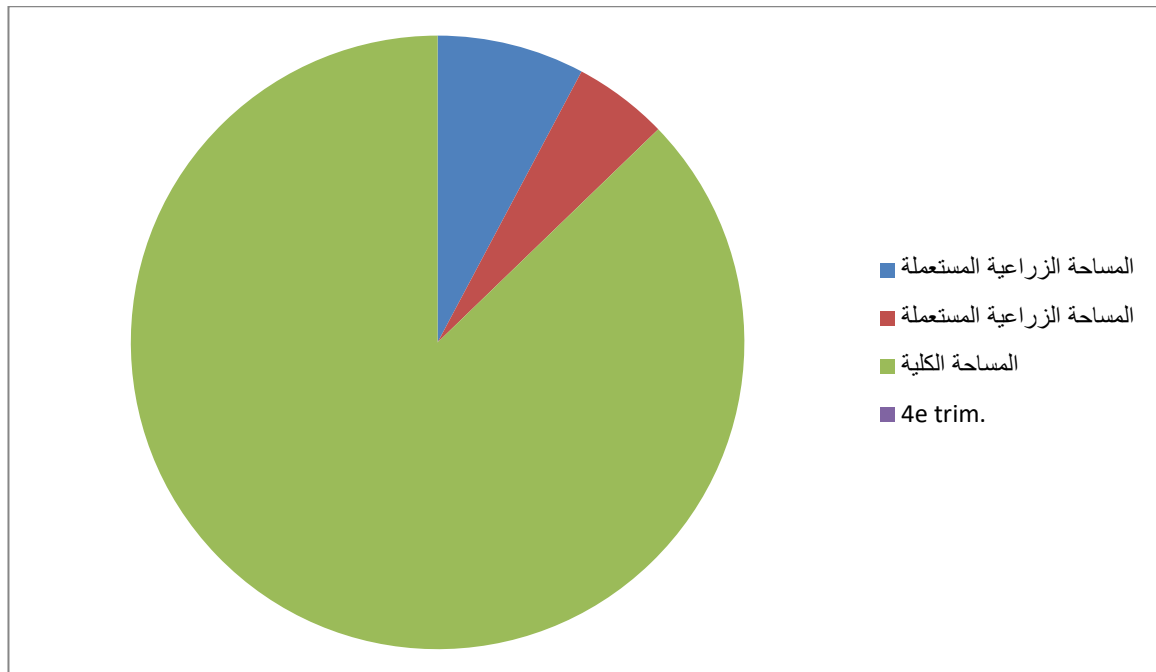
الاقتصادية الجديدة وتعزيز انخراطها الفعال في شركات دول البريكس. (bdmg.banca dedesenvolvimento de minas gerais, 2025)

1- واقع القطاع الزراعي في الجزائر:

تتصف الأرض بالقدرة فهي مورد طبيعي صعب زيادة مساحتها إلا بتكاليف استثمارية مرتفعة، كما لا يمكن استبدالها في العملية الإنتاجية بعوامل أخرى ويعد توفر أرض صالحة للزراعة ميزة مهمة لأي بد وعامل أساسي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

وبالنسبة للجزائر فهي تمتلك مساحة كلية شاسعة تقدر بـ 2381741 كلم مربع وتحتل المرتبة الأولى إفريقيا من حيث المساحة الكلية. تمثل المساحة الزراعية نسبة 18% من هذه المساحة، أما بالنسبة للمساحة الزراعية المستعملة فهي تقدر بـ 28% من المساحة الزراعية الإجمالية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 5: المساحة الزراعية المستعملة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نفس المرجع

يتراوح متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة بالجزائر عام 2020 بين 0.1 و 0.17 هكتار للفرد إلى جانب بعض الدول العربية وهو يختلف من دولة عربية إلى أخرى ويبلغ نحو 0.14 هكتار للفرد على مستوى الوطن العربي و 0.18 على المستوى العالمي في نفس السنة أي 2020.

وبشكل عام يتجه المتوسط نحو التراجع سواء على المستوى العربي أو العالمي، وذلك نتيجة للزيادات السكانية، وفي ظل هذه الأرقام والمعطيات يمكن أن نستنتج أن الأراضي الزراعية في الجزائر متوفرة وبنوعية جيدة بالنظر إلى تنوع المناخ والتضاريس. (بوسكار و بن عزة، 2022، الصفحات 120-121)

2-أهداف المشروع

- رفع نسبة استغلال الأراضي الزراعية المستصلحة إلى 30% في غضون خمس سنوات.
- تحسين كفاءة استخدام المياه في الري بنسبة لا تقل عن 40%.
- إدخال تقنيات الزراعة الذكية في 10 ولايات نموذجية مثل: الجلفة، المسيلة، تبسة.
- رفع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي إلى 18%، وتوجيهه نحو الأمن الغذائي.
- خلق 50000 فرص عمل جديدة في المناطق الريفية.

3-مكونات المشروع:

- التقنيات الزراعية الذكية، نظم ري ذكي بالتنقيط، مجسات لرطوبة التربة واستعمال الطاقة الشمسية.
- تهيئة الأراضي، من خلال توسيع المساحات الزراعية المستصلحة وبناء خزانات مياه.
- اعتماد الممارسات الزراعية للمحافظة على التنوع البيولوجي للتكوين و التأطير وذلك بإنشاء مراكز تدريب للمزارعين لتعليمهم الزراعة الحديثة
- إعادة تشجير المناطق الزراعية المتدهورة.
- دعم صغار الفلاحين عبر تمويلات صغيرة مدعومة ومرافقة تقنية.
- رقمنة سلسلة الإنتاج وهذا من خلال تتبع الإنتاج من الزرع إلى التسويق ودعم المنتجات الزراعية محليا وخارجيا.

4-طريقة التمويل:

- الممول الرئيسي: بنك التنمية الجديد(NDB)، آلية التمويل: في شكل قرض طويل الأمد بفائدة ميسرة (المبلغ المطلوب 200 دولار أمريكي).
- المساهمة المحلية: الحكومة الجزائرية (وزارة الفلاحة الجزائرية، الصندوق الوطني للتنمية الريفية)+شركاء محليين من القطاع الخاص.

الشركاء الدوليون:منظمات متخصصة في الزراعة المستدامة مثل (FAO أو IFAD).

5- قابلية المشروع للتمويل من قبل ndb:

- يتماشى المشروع مع أولويات بنك التنمية الجديد "ndb" في تمويل البنى التحتية والزراعة المستدامة.
- يدعم أهداف التنمية المستدامة خاصة هدف القضاء على الجوع ومكافحة التغير المناخي.
- يتماشى مع تجربة البنك في البرازيل حيث مول مشروعا مشابها للبنية التحتية والزراعة المستدامة.
- يخلق أثرا اجتماعيا واقتصاديا حقيقيا في الجزائر، ويعزز التعاون. (<http://www.ndb.int>, 2025)

6- الفوائد الاقتصادية:

زيادة الإنتاج الزراعي المحلي:

- من خلال رفع استغلال الأراضي الزراعية من 15% إلى 30%، وقد يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة لا تقل عن 60% في بعض المحاصيل الأساسية (كالقمح، البطاطا، الخضر الموسمية)
- تقليل التعبية للواردات الغذائية، مما يوفر مالا يقل عن 300 مليون دولار سنويا
- خلق فرص عمل:
- المشروع يخلق أكثر من 50000 فرصة عمل مباشرة وما يقارب 100000 فرصة غير مباشرة (في النقل، التوزيع، المعالجة....)
- رفع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي: من 14.2% سنة 2020 إلى مالا يقل عن 18% خلال 5 سنوات مما يعادل زيادة بحوالي 5 مليارات دولار في القيمة المضافة.
- دعم الصادرات الزراعية:
- إدخال تقنيات حديثة وتحسين الجودة قد يمكن الجزائر من تصدير فائض إنتاج نحو إفريقيا، جنوب الصحراء، وأوروبا.
- التقدير المبدئي: 500 مليون دولار صادرات خلال 5 سنوات.
- العوائد البيئية:
- تحسين استخدام الموارد المائية: الري الذكي الذي يؤدي لتوفير 40% من مياه الري مقارنة بالطرق التقليدية.
- رفع نسبة استغلال المياه الجوفية بطريقة مستدامة من 30% إلى 60%
- مكافحة التصحر والتدهور البيئي: إعادة تشجير المناطق الزراعية وتحسين خصوبة التربة والحد من تآكلها.

العوائد التنموية الإستراتيجية:

- التحول نحو الاقتصاد الزراعي منتج ومستدام.
- تعزيز السيادة الغذائية.
- تقوية مكانة الجزائر كمصدر للمنتجات الزراعية في إفريقيا.
- الاستفادة من تجارب دول البريكس خاصة البرازيل والهند في تطوير الزراعة.



خاتمة



تعد بنوك التنمية متعددة الأطراف، وفي مقدمتها بنك التنمية الجديد لدول البريكس، أدوات فعالة في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقد أظهرت التجارب أن بنك التنمية لدول البريكس لا يقتصر على تقديم تمويل، بل تجاوز ذلك إلى دعم السياسات الاقتصادية التي تعزز بيئة الاستثمار، وتساهم في بناء شراكات دولية مستدامة. غير أن الاستفادة من هذا البنك تتطلب من الجزائر تطوير مناخها الاستثماري وتحسين مؤشرات الحوكمة والشفافية، فضلا عن تعزيز قدرتها التفاوضية داخل التكتلات الاقتصادية الناشئة، كما أن تبني سياسات اقتصادية منفتحة قائمة على التخطيط الاستراتيجي، يمثل شرطا أساسيا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية طويلة الأجل، وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

نتائج الدراسة:

- تكتل البريكس يمثل قوة اقتصادية صاعدة في النظام العالمي.
- يتميز التكتل بتباين كبير في المؤشرات الاقتصادية والتنموية بين دول الأعضاء.
- بنك التنمية الجديد يعد أداة إستراتيجية لدعم استقلالية التكتل المالي والاقتصادي.
- التعاون مع بنك التنمية لدول البريكس يمكن أن يكون محفزا لتطوير سياسات وطنية أكثر فاعلية في مجال ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يسعى التكتل إلى تعزيز الاستقلالية المالية من خلال ترويج لاستخدام العملات المحلية في التمويل والتبادل التجاري وهو توجه إستراتيجي من شأنه تقليص هيمنة الدولار الأمريكي.
- أظهرت الدراسة أن الجزائر تمتلك مؤهلات اقتصادية وجغرافية تجعلها مرشحة للاستفادة من تمويلات بنك البريكس.
- تعد آلية بنك التنمية لدول البريكس أداة تمويل بديلة وفعالة.
- يركز بنك التنمية لدول البريكس على تمويل قطاعات إستراتيجية كالبنية التحتية والطاقة.
- يساهم بنك التنمية لدول البريكس في خلق بيئة مشجعة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول الأعضاء.
- أثبتت التجارب الدولية أن البنك قادر على تمويل مشاريع كبرى وذات أولوية تنموية على غرار: -تمويل مشاريع الطاقة الشمسية في الهند، ساهم في تحسين أمن الطاقة.

- دعم مشاريع النقل والبنية التحتية في مصر وجنوب إفريقيا، مما ساعده على تسهيل الحركة وتحفيز الاستثمار.

- تمويل مشاريع بيئية في البرازيل، مما يؤكد اهتمام البنك بالتنمية المستدامة.

• هذه التجارب أظهرت فعالية البنك في تنفيذ مشاريع ملموسة، واحترامه لخصوصية كل دولة. الجزائر تمتلك فرصا كبيرة للاستفادة من تمويلات البنك خاصة في ظل توجهها نحو تنويع الاقتصاد وتعزيز علاقتها مع دول البريكس.

الاقتراحات والتوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل اليها، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات وهي كالتالي:

- تحسين مناخ الاستثمار الوطني: على الجزائر العمل على تحسين بيئة الأعمال عبر تقليص البيروقراطية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتحديث التشريعات المرتبطة بالاستثمار.
- تعزيز مؤشرات الحوكمة والشفافية: من خلال تعزيز الرقابة المالية، ومكافحة الفساد، ونشر ثقافة الشفافية بما يتماشى مع متطلبات المؤسسات المالية متعددة الأطراف، ومنها بنك التنمية الجديد.
- إعداد بنك مشاريع استثمارية قابلة للتمويل: من الضروري إعداد محفظة من المشاريع الاقتصادية ذات الأولوية في قطاعات مثل البنية التحتية، الطاقة، والنقل، مع دراسات جدوى دقيقة تلبي معايير البنك.
- تنمية القدرات التفاوضية والدبلوماسية الاقتصادية: يتعين على الجزائر تأهيل كوادرها في مجالات التفاوض الاقتصادي والعلاقات متعددة الأطراف لتعزيز موقعها داخل التكتلات الاقتصادية الصاعدة كالبريكس.
- الانخراط التدريجي في هياكل بنك البريكس: يجب تكثيف التعاون مع دول البريكس، والمشاركة في اللجان التقنية لبنك التنمية الجديد، تمهيداً للاندماج الكامل والاستفادة المؤسسية من آلياته.
- الاستفادة من تجارب دولية ناجحة: يجب تحليل النماذج الناجحة التي مولها بنك البريكس مثل الهند والبرازيل ومصر، والاستفادة منها في إعداد ملفات المشاريع الجزائرية.

آفاق الدراسة:

- تقييم مدى قدرة البريكس على تقديم بدائل تمويلية فعالة مقارنة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- تحليل دور بنك التنمية لدول البريكس في دعم السيادة المالية للدول النامية خارج المنظومة التقليدية.



قائمة المصادر والمراجع



1. (2024). Récupéré sur <https://www.nbim.no/en/news-and-insights/reports/2024/annual-report-2024/>
2. *ALJAZEERA NET*. (2025, 04 11). Consulté le 4 11, 2025, sur <HTTP://WWW.ALJAZEERA.NET> ENCYCLOPEDIA
3. *banca dedesenvolvimento de minas gerais*. (2025, 5 12). Retrieved from bdmg.banca dedesenvolvimento de minas gerais
4. *bdmg.banca dedesenvolvimento de minas gerais*. (2025, 5 12). Récupéré sur bdmg.banca dedesenvolvimento de minas gerais
5. *brics agree to basedevleppment banca shanghai*. (2023).
6. *Government Pension Fund Act No. 123*. (2005, 12 21). Consulté le 4 28, 2025, sur <https://www.regjeringen.no/contentassets/9d68c55c272c41e99f0bf45d24397d8c/governmentp>.
7. Récupéré sur <https://www.swfinstitute.org/statistics-research/linaburg-maduell-transparency-index>. *التقرير السنوي لصندوق التقاعد الحكومي/GPFG*. (2025, 04 15).
8. <http://www.ndb.int>. (2025, 5 12). Récupéré sur <http://www.ndb.int>
9. <https://ar.m.wikipedia.org>. (2025, 5 11). Récupéré sur <https://ar.m.wikipedia.org>
10. <https://www.cnbc arbia.com>. (2025, 4 29). Récupéré sur <https://www.cnbc arbia.com>
11. <https://en.m.wikipedia.org/wiki>. (2024, 5 11). تم الاسترداد من <https://en.m.wikipedia.org/wiki>
12. *Management mandate for the Government pennsion Fund Global*. (2005, 11 21). Consulté le 04 2019, 23, sur <https://www.regjeringen.no/contentassets/9d68c55c272c41e99f0bf45d24397d8c/gpfg>
13. *NBIM ; Guidelines for observation and exclusion from the fund*. (s.d.). Récupéré sur <https://www.nbim.no/en/organisation/governance-model/guidelines-for-observation-and-exclusion-from-the-fund/>
14. NBIM. (2008). Government pension fund global annual report.
15. *NBIM, The leader group in Norges Bank Investment Management*. (s.d.). Consulté le 04 26, 2025, sur <https://www.nbim.no/en/organisation/about-us/leader-group/>.

16. *NDB.INT*. (2025, 04 13). Récupéré sur [HTTP://WWW.NDP.INT](http://www.ndp.int)
17. new development bank archived from the original . (2023).
18. panova, v. (2020). evolution of the brics in the system of international relations moscow .international affairs .
19. peterson. (2009). *Peterson Institute for International Economics, Accountability and Transparency: the* . Récupéré sur www.piie.com.
20. Shuknecht, M. F. (1999). Trade, Finance and Financial Crises,. World Trade Organization, United .
21. stuenkel, o. (2020). the brics and the future of global order.second edition ., (pp. 3-11).
22. *SWFI SOVEREIGN WEALTH FUND INSTITUTE* من الاسترداد . (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://www.swfinstitute.org/fund-rankings/sovereign-wealth-fund>.
23. times live from the original. (2023).
24. *wayback machine .web .archiveorg*. (2025, 4 22).
25. آخرون, م. ح. (2010). *مبادئ علم الاقتصاد*. الأردن.
26. اسماعيل وأخرون محمد. (2022). *الاستثمار الأجنبي المباشر*.
27. الأشقر, أ. (2007). *الاقتصاد الكلي*. الأردن.
28. البكات, ع. ا. (2011). *تقييم السياسة النقدية و أثرها على الاستقرار الإقتصادي في العراق في الفترة (1990/2009)* القاهرة , معهد البحوث والدراسات ليعربية , مصر.
29. (2023). *التقرير السنوي لصندوق الاستثمارات العامة* .
30. *التقرير السنوي لصندوق التقاعد الحكومي* sur *GPF*. (s.d). Récupéré sur <https://www.nbim.no/en/organisation/governance-model/guidelines-for-observation-and-exclusion-from-the-fund/>.
31. التوني, ن. (2004). *ماي*. (الأزمات المالية . الكويت, المعهد العربي للتخطيط, الكويت).
32. *الجريدة الرسمية-مصر*. (2023). مصر.
33. الحميد, ع. ا. (2003). *السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي* . القاهرة.
34. الدين, ب. و. (1989). *أصول الاقتصاد الكلي*. بيروت.

35. الدين، س. م. (2018). صناديق الثروة السيادية بين طموحات الدول النامية و مخاوف الدول المتقدمة . الجزائر , العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , المدية.
36. الدين، م. أ. (2009). دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2009). الجزائر, الجزائر.
37. العسومي، م. (2013). مجموعة بريكس نموذجا للتغيرات الدولية. آفاق المستقبل. 13, 65 ,
38. اللطيف، ع. (2014). دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من اجل نظام إقتصادي عالمي متدد القطبية. 13, (30) .
39. المغربي، إ. م. (2011). دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي . الاسكندرية , دار الفكر الجامعي, مصر.
40. الموسوي، و. ع. (2015). الاستقرار الاقتصادي الصناديق السيادية ، الربيع ، الموازنة العامة ، السوق . عمان . الاردن.
41. (2009)النرويج كسبت النفط و تجنبته نقمته .
42. الهيتي نوزاد، و الخشالي منجد. (2007). مقدمة في المالية الدولية. الأردن: دار المناهج النشر والتوزيع.
43. أوعيل نعيمة. (2016). واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998/2005. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
44. باباي، ع & .، سليمون، ع. ا. (2017/2018). إصلاح المؤسسات المالية الدولية في ظل تنامي دور مجموعة البريكس(مذكرة ماستر).
45. بغنة، ح. ب. (2015). صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة 2000-2014. الوادي , الجزائر.
46. بنك التنمية لمجموعة البريكس يباشر عمله.(2015) .
47. بوفليح، ن & .، طرشي، م. (2017). دور الصناديق السيادية في إدارة العوائد النفطية " صندوق الثروة النرويجي نموذجاً ". مجلة ررؤى اقتصادية, الجزائر.
48. جمال الدين معمري. (11, 06, 2023). دور تكتل البريكس في النظام الدولي الجديد(مذكرة ماستر). 32-33. مستغانم.
49. حبارك، س. (2020). استثمارات صناديق الثروة السيادية وادارتها" دراسة صندوق الإستثمارات العامة السعودي ". مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية , الجزائر, العلوم الاقتصادية, قالمه.
50. حليلة، ز. ش. (2008). القطاع النفطي بين واقع الإرتباط و حتمية الزوال . مجلة الدراسات اقتصادية , الجزائر.
51. خالد راغب، ا. (2012). التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات . دار البداية ناشرون وموزعون.
52. خولة، ك. (2017). دور الصناديق الياسية في مواجهة انخفاض اسعار النفط دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد وجهاز ابو ظبي للاستثمار خلال الفترة 2005-2014. تبسة , الجزائر.

53. ذهبية، ب. (1 9 2022). *تخضير استثمارات الصناديق السيادية كخيار استراتيجي لدعم التحول لاقتصاد اخضر مستدام*. تجربة صندوق الاستثمارات العامة السيادي السعودي..مجلة الاقتصاد الجديد، القليعة، الجزائر.
54. رابح شتيوي. (بلا تاريخ). اليريكس من أجل إعادة تشكيل الإقتصاد العالمي..، (صفحة 100). الجزائر.
55. ربيعة بوسكار، و هشام بن عزة. (2022). التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات. 13 (2)، 120.
56. رضوان، م. أ. (2022). *الصناديق السيادية ودورها في الازمة المالية العالمية*. مجلة راية الولاية للعلوم التجارية، مصر.
57. رفيقة، ب. ع (2015) .. 2016. (صناديق الثروة السيادية و تحديات العولة دراسة حالة الجزائر . الجزائر ، العلوم الاقتصادية ، الجزائر 03.
58. سحنون، ف. (2010). قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر. سطيف.
59. سليمان، ز. ف (2011) . 2012. (دور صناديق الثروة السيادية في ظل الأزمات المالية العالمية الراهنة . الجزائر.
60. سليمان، س. (1973). *السياسة الاقتصادية . الكويت*.
61. سمير، أ (2022) .. 2023. (إمكانية التحول من صندوق إستقرار إلى صندوق إستثمار . حالة صندوق ضبط الموارد .. الجزائر، علوم التسيير.
62. سمير، ح. (2020). تأثير الأزمات المالية المعاصرة على استراتيجيات استثمار صناديق الثروة السيادية -دراسة حالة ضبط الإيرادات في الجزائر. الجزائر ، الجزائر.
63. شكري رجب العشماوي ، امنة سالم الجابري. (2022). ماهية الصناديق السيادية .
64. عايب، و. ع. (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي . بيروت، مكتبة حسين العصرية، لبنان.
65. عائشة الكعبي. (11 4 2025). <http://trendsresearch.org/ar/insight>. تم الاسترداد من <http://trendsresearch.org/ar/insight>
66. عبد الكريم كاي. (2010/2011). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري(مذكرة شهادة الماجستير).
67. عمار، ج & .، بلعة، أ. (2017). *صناديق الثروة السيادية ، ادارة الثروة في زمن الأزمات التجربة الإماراتية نموذجاً*. مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، الجزائر.
68. عودة، ح. ب (2018) .. 2019. (الصناديق السيادية و متطلبات انشاء صندوق سيادي للجزائر. الجزائر، العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية، جامعة وهران 02.
69. عودة، ح. ب. (2019). *الصناديق السيادية و متطلبات إنشاء صندوق سيادي جزائري*. وهران، الجزائر.
70. عيساوي عبد الكريم جابر. (2015). *التمويل الدولي(مدخل حديث)*. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

71. قمة البريكس: خطط لمواجهة السياسات الأمريكية السلبية. (p. 10), (2015).
72. قوير, م. (2007.2008). فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر. الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية, الجزائر.
73. لحسن باسم حمادي. (2014). *الاستثمار الأجنبي المباشر*. منشورات الحلبي الحقوقية.
74. لهوازي, م. (2023). خطوط السكك الحديدية في طريقها إلى صحراء الجزائر.
75. مجموعة البريكس تدشن بنك التنمية الجديد في شنغهاي. (p. 2), (2023).
76. محمد بن عمار. (2025, 5 10). <https://www.aljazeera.net>. تم الاسترداد من <https://www.aljazeera.net>.
77. محمد عبد السلام زينب. (2014). *الشركات متعددة الجنسيات ومعايير السيادة للدول وفق القانون الدولي*. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.
78. محمود, م. ش. (2015, 05 14). انعكسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري. الجزائر.
79. مراد, ح & ,رقاني, ل. (2020). *دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية المستدامة الصندوق الكويتي نموذجاً*. تمناست.
80. مريم, ز. (2017). 2018. أثر الحوكمة على أداء الصناديق السيادية في الأسواق المالية دراسة مقارنة بين صندوق المعاشات الحكومي في النرويج و صندوق ضبط الموارد في الجزائر. الجزائر, العلوم الاقتصادية.
81. مريم, ز. (2017/2018). أثر الحوكمة على الصناديق السيادية في الأسواق المالية -دراسة مقارنة بين صندوق المعاشات الحكومي في النرويج و صندوق ضبط الموارد في الجزائر -. سطيف, كلية العلوم الاقتصادية , الجزائر.
82. مسيفة, ع (2019) .. 2020. (استثمارات صناديق الثروة السيادية للدول العربية و دورها في تحقيق الاستقرار المالي للاقتصادات المحلية دراسة مقارنة بين الجزائر السعودية و الامارات. الجزائر , العلوم الاقتصادية.
83. معلم ام البنين. (2022). دور تكتل البريكس في النظام الدولي. باتنة.
84. مفتاح, ص. (2005). *النقود و السياسة النقدية*. القاهرة.
85. مكيداش, إ. (2023). تطور شبكة السكك الحديدية ... شريان الاقلاع الاقتصادي.
86. نبيل, ب (2010) .. 2011. (دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية الواقع و الآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر. الجزائر, علوم التسيير , جامعة الجزائر 03.
87. نبيل, ب. (2010/2011). دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية الواقع و الآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر. جامعة الجزائر, الجزائر.
88. هبة جمال الدين. (2023). مصر وبنك التنمية لتكتل البريكس الفرص والتحديات. *الآفاق آسيوية* (13)، 34.

89. وآخرون، ع. أ. (2010). الاقتصاد الكلي. الأردن، دار الميسر للنشر و الطباعة، الأردن.
90. وسيلة، ف. ع. (2015). حوكمت الصناديق السيادية-دراسة لتجربة كل من النرويج و الجزائر -.مجلة الباحث الاقتصادي
91. ياسمينه بوراس، و محمد غردى. (2023). واقع التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر ودورها في تحقيق الأمن الغذائي. 13 (01)، 47.
92. يحي، ه. (2017). تقييم مدى التزام صناديق الثروة السيادية بمبادئ سنتياغو دراسة حالة صندوق معشات التقاعد الحكومي العالمي النرويج و صندوق ضبط الموارد الجزائر . خميس مليانة , مجلة الاقتصاد الجديد, الجزائر.
93. خلف، ش. ب. بدون سنة. (التحليل الاقتصادي الكلي).
94. يوسف، ب. (2012). أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010. الجزائر.